تصور تربوي مقترح للحفاظ علي الهوية العربية في ضوء ثورة المعلوماتية

د/ ممدوح عواد العنزي
أستاذ أصول التربية المساعد
قسم التربية وعلم النفس – كلية التربية والآداب – جامعة تبوك

تصور تربوي مقترح للحفاظ علي الهوية العربية في ضوء ثورة المعلوماتية

المستخلص:

انطلاقاً من أن التعليم بأشكاله وأنماطه ومستوياته يمثل الفاعل الرئيس في مواجهة التحدي المعلوماتي، وفي بناء مجتمع المعرفة. وفي إطار التحولات العميقة التي أحدثتها ثورة المعلوماتية في البني المجتمعية بسياقاتها التربوية والثقافية والعقدية والاقتصادية والاجتماعية ونحوها، والتي تضاءلت بمقتضاها قناعات الإنسان العربي وولاءاته، وضعفت هويته وانتماءاته.

وهدفت الدراسة إلى الوقوف على ماهية المعلوماتية وعلاقتها بالهوية العربية، اقتراح تصور تربوي لتوظيف المعلوماتية في تعميق الهوية العربية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، فهو من أنسب المناهج لطبيعة الدراسة وأهدافها، وهو منهج يتخطى مجرد الوصف إلي تفسير البيانات والمعلومات المتاحة عن المعلوماتية والتعليم وتحليلها لإدراك العلاقات الكامنة فيما بينها، واستنباط دلالات ذات مغزي تفيد في استشراف ملامح التصور المقترح لتوظيف المعلوماتية في تعميق الهوية العربية.

ولتحقيق توظيف المعلوماتية في التعليم وتفعيل هوية الإنسان العربي في مجتمع المعرفة، ومع الأخذ في الاعتبار التصور المقترح بأهدافه وأسسه ومعاييره توصي الدراسة بالآتي:

١. التوظيف الفعال لأحدث التقنيات في مجال نقل وتبادل المعلومات في المؤسسات بكل عملياتها وإدارتها وأنشطتها بما يقود إلي جعل ظروف التعليم أكثر فعالية وجودة وجاذبية.

٢. وضع خطة قومية للمعلومات تتضمن خطط وطنية محلية واضحة الأهداف، تجمع المؤسسات العربية ذات العلاقة وتحدد المهام والواجبات والأدوار المنوطة بها، تتضمن جدول زمني للتنفيذ والتطبيق والمتابعة والتقييم والتعديل حسب تطورات عصر المعلوماتية.

الكلمات المفتاحية: تصور تربوي، الهوية العربية، ثورة المعلوماتية

A suggested Educational Perspective for Protecting the Arab Identity in the Light of the Information Revolution

By

Dr. Mamdouh Awad Al–Anzy

Assistant Professor of Fundamentals of Education

Education and Psychology Department - Faculty of Art and Education - University of Tabuk

ABSTRACT

Education and its forms, patterns and levels represents the main base of facing the information revolution and establishing the knowledge community. Furthermore, the radical changes founded by the information revolution in the society infra-structure taking into consideration the educational, cultural, religious, economic and social dimensions affects the

loyalty and principles of the Arab people and decreased their identity and belongness.

The current study aimed at identifying the core of informatics and its relationship with the Arab people identity via a suggested perspective for functionalizing informatics in order to reinforce the Arab identity. The study made use of the analytical descriptive method due to its suitability for the nature and objectives of the study as it goes beyond mere description to the interpretation and analysis of the available data and information concerning informatics and education in order to realize the underlying relationship and build many conclusions that may be used in developing the suggested perspective of functionalizing informatics in reinforcing the Arab identity.

With this in mind, for functionalizing the informatics in education and activating the identity of Arab people in the knowledge community taking into account the suggested prescriptive, the current study recommended:

1) Making use of the most effective technologies in transferring and exchanging knowledge within institutions taking into consideration their processing, management, activities which make the educational process more effective, attractive and of high quality.
2) Portraying a clear national plan of information that gathers the Arab interrelated institutions and identifies the tasks, duties and roles taking into account precise schedules of implementation, application, supervision, evaluation and modification in the light of the informatics changes.

Keywords: educational perspective, Arab identity, Information revolution

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة

مقدمة الدراسة:

يشهد عصر المعلوماتية أو عصر ما بعد الصناعة Post Industrial Society تسابقاً واضحاً بين دول العالم، علي البحث والاختراع باستخدام العقول الالكترونية، التي زادت من المعرفة كماً وكيفاً، وعززت القدرات الإنسانية، وأفسحت المجال للعلم والتقنية بشكل لم يسبق له مثيل في معالجة المشكلات الأساسية للمجتمع. ويتوقع الكثيرون أن الألفية الثالثة ستشهد تحولات علمية وتقنية ومعلوماتية تفوق قدرة الإنسان علي السيطرة عليها، بما تتضمنه من تغييرات اجتماعية جوهرية شديدة المساس بالقيم والأعراف والمعتقدات، وبالتالي بهوية الإنسان قوة وضعفاً.

ولقد أحدثت التطورات التكنولوجية وبخاصة المعلوماتية تغيرات جوهرية في نظم العمل وأدوات الإنتاج، وتغيرات عميقة في البني المجتمعية بسياقاتها الثقافية والعقدية والعلمية وغيرها، وأصبح تبادل المعلومات، وخاصة المرتبطة بالتعليم والتعلم، العامل الأكثر أهمية في تطوير وتنمية وبناء مجتمع المعرفة حيث تحولت نظم تبادل المعلومات من أنماط الاتصال الشفوية إلي نظم

معلومات تفاعلية متقدمة، وأدي ذلك إلي تغيرات جذرية في نمط الحياة وفي معظم مؤسسات المجتمع، وبخاصة المؤسسة العلمية (زاهر، ٢٠٠٥، ٥٠٨– ٥٠٩).

ومع تنامي أهمية التعليم الآن وتعاظم دوره في الاستفادة من المعلوماتية وتوظيفها لبناء مجتمع المعرفة، انطلاقاً من أن التعليم يمثل البنية الدينامية لعملية التقدم وإنتاج المعرفة ونشرها، والأساس للارتقاء بالإنسان العربي عقلاً وأداءً وإنتاجاً وإبداعاً، والركيزة الأساسية لتعميق هوية الإنسان وانتماءاته.

ووعياً بطبيعة الفجوة الرقمية التي تفرق بين من يمتلك المعلومات والتقنية والمعرفة ومن يفتقدها، وأنها حقيقة لا يمكن تجاهلها أو التقليل منها، بل لابد من محاولة تضييقها وامتلاك القدرات والمهارات العقلية المبدعة التي تقلل من معدلات تأثيرها السلبي علي حركة المجتمع العربي؛ حيث تهيمن الدول التي تمتلك المعلومات بثقافاتها علي الدول التي لا تملك بما يهدد هويتها ومفرداتها الثقافية.

في ضوء كل ذلك آن الأوان للمجتمع العربي، أن يأخذ قضية التعليم بأقصي درجات الجدية، وأن يسعي إلي إحداث إصلاحات جوهرية في هيكله وبنيته، تتناسب مع تطلعات عصر المعلوماتية. أي يسعي إلي تأسيس نظام علمي معرفي جديد – يأخذ في الاعتبار كل خصائص مجتمع المعرفة التي تفجر الطاقات الكامنة في الإنسان – يؤدي إلي إحداث النقلة المعلوماتية المرغوبة، ومن هنا جاءت ضرورة ومبررات الدراسة الحالية لتوظيف المعلوماتية وتفعيل هوية الإنسان العربي من خلال التعليم.

مشكلة الدراسة:

انطلاقاً من أن التعليم بأشكاله وأنماطه ومستوياته يمثل الفاعل الرئيس في مواجهة التحدي المعلوماتي، وفي بناء مجتمع المعرفة. وفي إطار التحولات العميقة التي أحدثتها ثورة المعلوماتية في البني المجتمعية بسياقاتها التربوية والثقافية والعقدية والاقتصادية والاجتماعية ونحوها، والتي تضاءلت بمقتضاها قناعات الإنسان العربي وولاءاته، وضعفت هويته وانتماءاته.

من هنا برزت ضرورة وأهمية توظيف المعلوماتية في تعميق الهوية العربية في عصر يموج بالتناقضات ويسعي نحوطمس الكيانات الضعيفة وتهميش هويتها، وهوأمر يمكن تحقيقه من خلال إحداث نقلة معلوماتية نوعية للمجتمع العربي، تتم عبر تعليم جاد يستوفي مقتضيات هذا المجتمع، ويتناغم مع شروطه ويمتلك القابلية والمرونة للتغيير والتجديد والتحديث.

في ضوء ذلك أمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

- كيف يمكن للتعليم توظيف المعلوماتية في تعميق الهوية العربية؟

وتطلب الإجابة عن هذا السؤال الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما ماهية المعلوماتية وعلاقتها بالهوية في مجتمع المعرفة؟
- ما ملامح الوضع المعلوماتي العربي؟
- ما مفهوم الهوية العربية وما مكوناتها؟
- ما أبعاد أزمة الهوية العربية في سياق المعلوماتية؟
- ما ضرورات توظيف التعليم للمعلوماتية في المجتمع العربي؟
- ما التصور التربوي المقترح لتوظيف المعلوماتية في تعميق الهوية العربية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلي:

- الوقوف علي ماهية المعلوماتية وعلاقتها بالهوية العربية.
- رصد مفهوم الهوية العربية ومكوناتها.
- استشراف أبعاد أزمة الهوية العربية في سياق المعلوماتية.
- استقراء ضرورات توظيف التعليم للمعلوماتية في المجتمع العربي.
- اقتراح تصور تربوي لتوظيف المعلوماتية في تعميق الهوية العربية.

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة من الآتي:

١. تعظيم الاستفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات في تطوير النظام العلي التقليدي القائم وتحويله إلي نظام علي مرن يمثل نواة أساسية لبناء مجتمع معرفي عربي، ينطلق من المكونات الأصيلة للهوية العربية.

٢. الحد من التهديدات والمخاطر التي تواجه الهوية العربية بعناصرها الثقافية، والتي خلفتها حالة التبعية المعلوماتية من قبل المجتمعات العربية للدول التي تمتلك الإنتاج المعلوماتي وأدواته.

٣. تعظيم فرص الاستفادة من الجانب التقني للمعلوماتية في دعم وترسيخ الهوية العربية علي نحوأكثر عصرية ومن خلال نظم علية أكثر انفتاحاً.

٤. التوعية بالتغيرات والتحولات العميقة التي أحدثتها ثورة المعلوماتية في كافة قطاعات المجتمع وبخاصة قطاع التعليم، مما يستوجب ضرورة إحداث تغييرات جوهرية في منظومة التعليم.

٥. الحث علي زيادة الاستثمار في التعليم، بتطوير وتأهيل الكوادر البشرية وإكسابها المهارات والكفايات المعرفية التي تؤهلها لاستيعاب المعرفة ونشرها، وإنتاجها في المستقبل.

٦. إنماء الوعي بأن توظيف التقنيات الحديثة في التعليم يستلزم تبني استراتيجيات للتدريس وطرق للتقويم تتناسب مع تلك التقنيات بتداعياتها.

٧. التنويه إلي ضرورة التطوير المهني والتقني والثقافي للتربويين لتفعيل دورهم في تعميق هوية الإنسان العربي.

٨. التوعية بضرورة تضافر جهود المؤسسات التربوية مع مؤسسات المجتمع المدني، لبناء منظومة معلوماتية تؤصل لتاريخ المجتمع العربي وتبرز انجازاته وتوضح إسهاماته في التراكم المعرفي البشري.

٩. التوعية بأبعاد أزمة هوية الإنسان العربي، وبيان آثارها علي اتجاهات الإنسان العربي وانتماءاته، واستشراف آليات مواجهة تلك الأزمة في التعليم.

١٠. وضع معالم رؤية مستقبلية للتعليم في توظيف المعلوماتية تسهم في تعميق الهوية العربية وتفعيلها.

منهج الدراسة وإجراءاتها:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، فهومن أنسب المناهج لطبيعة الدراسة وأهدافها، وهو منهج يتخطى مجرد الوصف إلي تفسير البيانات والمعلومات المتاحة عن المعلوماتية والتعليم تحليلها لإدراك العلاقات الكامنة فيما بينها، واستنباط دلالات ذات مغزي تفيد في استشراف ملامح التصور العلي المقترح لتوظيف المعلوماتية في تعميق الهوية العربية.

ولقد سارت الدراسة وفق الإجراءات الآتية:

- تحليل الأدبيات المتاحة عن المعلوماتية وتفسيرها لإدراك علاقتها بهوية الإنسان المعاصر.
- تحليل الأدبيات المتاحة عن الهوية العربية، للوقوف علي أبعاد أزمتها في سياق المعلوماتية.
- استقراء الأدبيات المتاحة في مجالات: التعليم، والمعلوماتية، والتعليم الالكتروني، وتحليلها للوقوف علي أهمية وضرورات توظيف التعليم للمعلوماتية في تعميق وإحياء الهوية العربية.
- توظيف الأدبيات السابقة وتحليلاتها في اقتراح تصور علمي لتوظيف المعلوماتية في تعميق الهوية العربية.

حدود الدراسة:

حد مكاني: المجتمع العربي.

حد زماني: الفترة من عام ٢٠١٠ وحتي نهاية عام ٢٠١٥م، وهي الفترة التي شهدت ثورة هائلة في مجالي المعلومات والاتصالات، وطفرة في إنتاج المعرفة بشتي أنواعها، وتعاظمت فيها استخدامات المعلومات، وتفاقمت تأثيرات المعلوماتية علي البني المجتمعية بسياقاتها الثقافية والاجتماعية ونحوها، والتي تضاؤلت بمقتضاها قناعات الإنسان العربي وتهمشت هويته.

حد مؤسسي: مؤسسات التعليم في المجتمع العربي.

مصطلحات الدراسة:

تتبني الدراسة المصطلحات الإجرائية الآتية:

الهوية: تفرد الإنسان بمجموعة من الصفات والقسمات التي تميز شخصيته، وتعمق من انتمائه لمجمعته بخصائصه ومرتكزاته العقدية والفكرية والثقافية والتاريخية، وتصبغه بمجموعة من المعايير الأخلاقية والسلوكية والقيمية.

توظيف المعلوماتية: الاستفادة القصوي من أدوات وتقنيات المعلوماتية في تعميق الهوية العربية، بغية الحفاظ عليها وتحقيق تفاعلها الإيجابي مع مجتمع المعلومات.

التوظيف العلمي للمعلوماتية: تحديث التعليم وتطويره بتقنيات وأدوات المعلوماتية، لإكساب المتعلم المهارات والقدرات والكفايات والخبرات التي تساعده علي: استيعاب المعرفة ونقدها وتوظيفها ونشرها وتطبيقها، وإنتاجها وتطويرها، بما يسهم في تفعيل الهوية العربية وتعميقها.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات السابقة، العربية والأجنبية، التي تناولت المعلوماتية والتعليم، وأيضاً التي تناولت هوية الإنسان في عصر التغير العلمي والتقني بتداعياته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ونحوها. وتسعي الدراسة الحالية إلي عرض بعض الدراسات الأكثر ارتباطاً بها، هذا مع تعظيم الاستفادة من جميع الدراسات المتاحة في ثنايا الدراسة. ووفقاً لطبيعة الموضوع تم تقسيم الدراسات السابقة إلي الآتي:

١- دراسات تناولت توظيف المعلوماتية والتقنية في التعليم:

- دراسة ريل (٢٠٠٠): وهدفت إلي التعرف علي نمط التعليم المناسب في القرن الحادي والعشرين، وأوضحت أنه في ضوء تغيرات القرن الحادي والعشرين سوف يقل دور المعلمين في الوقت الذي تتنامي فيه قدرة المتعلمين ونشاطاتهم من حيث تعيين احتياجاتهم من المعلومات المتاحة علي نطاق عالمي، وأن التعليم في الوقت المناسب والبحث عنه وسيله لتبرير الاستثمار في تطوير وحدات التعليم، وتوصلت الدراسة أن التعلم في الوقت المناسب بتوظيف ثورة المعلومات وثورة الاتصالات يحقق سيطرة المتعلم، ويتيح إمكانية الوصول إلي المعلومات دون الارتباط بالزمان والمكان، وأنه يساعد علي الاستخدام الوظيفي لموارد المعلومات، وأكدت علي أن ذلك يتطلب تغيير المدرسة، والتحول من الفصول الدراسية إلي جماعات التعلم.
- دراسة ميلام (Milam, 2001): وهدفت إلي الوقوف علي القيمة التي تضيفها إدارة المعرفة لخدمات ومخرجات التعليم العالي، ورصدت الدراسة بعض التحديات التي تواجه تطبيق إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي، ومنها الثقافة التنظيمية، ونقص المهارات لدي الأفراد العاملين، وعدم فهم إدارة المعرفة وإدراك فوائدها، وضعف التزام الإدارة العليا بتطبيقها. وتوصلت الدراسة إلي تحديد بعض العوامل التي تسهم في إدارة المعرفة داخل الجامعة، ومنها الممارسات الإدارية الجيدة، وتدعيم العلاقات الوظيفة، والتعليم التنظيمي، والاستخدام الجيد للبيانات.
- دراسة سايزوان وآخرون (Syazwan & Others, 2002): وهدفت إلي الوقوف علي أساليب النمذجة المعرفية وكيفية استخدامها في تحسين نظم إدارة المعرفة في المؤسسات المختلفة، وأكدت علي الدور الكبير لنمذجة المعرفة في استثمار التراث الفكري للمؤسسة، سواء كان ذلك واضحاً في المعرفة التنظيمية الظاهرة أوالكامنة، وتوصلت إلي أن النماذج المعرفية المختلفة قد تتفاعل مع بعضها البعض لتطوير نموذج مثالي للمعرفة.
- دراسة هوفلاند (Hovland, 2003): وهدفت إلي إدراك العلاقة بين إدارة المعرفة والتعلم التنظيمي، وأكدت علي أن إدارة المعرفة تقوم علي رصد مصادر المعرفة الخارجية والداخلية وتحليلها وتفسيرها، للتعرف علي ما تنطوي عليه من تغيرات لها تأثير علي عمليات المنظمات، وأنه بذلك تعتبر عملية الرصد والتحليل هي البداية الحقيقية للتعلم التنظيمي، وتوصلت الدراسة إلي أن المنظمة الأكثر قدرة علي إدارة المعرفة التنظيمية داخلها يسهل تعلم العاملين بها من خلال تغيير سلوكياتهم نحوالعمل.
- دراسة السلطان (٢٠٠٤): وهدفت الدراسة إلي تقديم تصور مقترح عن أولويات التجديد التربوي للمدرسة في ظل التحديات التي يفرضها نظام العولمة، والتي يجب أن ترتكز علي ركيزتين أساسيتين هما: التجديد المعرفي، والتجديد التقني والتكنولوجي، كما قدمت الدراسة بعض المقترحات حول تشجيع المعلمين علي الابتكار والتجديد في عمليات التعلم

والتعليم، وتوفير البرامج التدريبية التي تساعدهم علي التحول من كونهم ناقلين للمعرفة إلي مشاركين ومطورين لها، قادرين علي التفاعل المستمر مع تحولاتها، ودعت الدراسة إلي إعطاء مزيد من الصلاحيات والمرونة للمدارس في الجوانب المالية والإدارية، وإلي تقليل المركزية في إدارات التعليم، وتشجيع المدارس لإقامة برامج تتعلق بإدخال التقنية وأنظمة المعلومات.

- دراسة سينمارك وليند جرين (Stenmmark & Lindgren, 2004): وهدفت إلي الوقوف علي كيفية تصميم نظم إدارة المعرفة لتدعم التطبيق الناجح لها في العمليات المرتبطة بالمعرفة التنظيمية، وانطلقت من نتائج بعض الدراسات التي أكدت علي التأثير الفاعل لتكنولوجيا المعلومات في تطبيق المعرفة، وتوصلت إلي أنه بالرغم من جودة نتائج البحوث الخاصة بنظم إدارة المعرفة وتطبيقاتها، إلا أن هذه النظم غالباً يجانبها النجاح عند تطبيقها في المنظمات الحديثة، وأن ذلك يرجع في جوهره إلي طرق وآليات تصميم نظم إدارة المعرفة.

- دراسة زاهر (٢٠٠٥): وهدفت إلي الوقوف علي تأثير التكنولوجيا الرقمية في تجديد النظم العلية وتوصلت إلي أن التكنولوجيا الحديثة أثرت بطابعها الثوري والرقمي علي أداء كافة أنشطة المجتمع المعاصر، واستطاع الدور المتسع للمعلومات أن ينقل الاهتمام في النشاط الاقتصادي من إنتاج الموارد إلي معالجة المعلومات وصناعتها، وأن ذلك ارتفع بنمومنحني التعليم لغالبية أفراد المجتمع عبر الخدمات والمنتجات المعلوماتية التفاعلية وعالية السرعة، وأنه يتوقع في ضوء الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حدوث تخفيض واضح في تكاليف عمليات التعليم والتعلم، وتعزيز لعملية التعلم ذاتها من خلال توفير بيئات متنوعة للتعلم، وأنه في ظل هذه الظروف ليس من المستبعد أن ينهض المتعلم العربي بدوره في إحداث النهضة المبتغاة، وأن يصبح في مقدرة نظم التعليم العربية أن تدعم التعليم من أجل التمكين.

- دراسة علي وحجازي (٢٠٠٥): وهدفت إلي الوقوف علي أبعاد الفجوة الرقمية التي يعيشها المجتمع العربي وطرح رؤية وحلول للعديد من المشكلات التي تواجهه، ومحاولة وضع رؤية عربية لمجتمع المعرفة، وأوضحت أن الفجوة الرقمية (الفجوة الأم) يجري تعريفها علي مستويين، المستوي التكنولوجي ويضم فجوة شق المحتوي وفجوة شق الاتصالات، والمستوي الموضوعي ويضم ثلاث فجوات نوعية، وهي فجوة العقل وفجوة التعلم وفجوة اللغة التي تصب ثلاثتها في فجوة اقتصاد المعرفة، وأكدت الدراسة علي أن المجتمع العربي في سياق فجوة التقدم يحتاج إلي بارادايم تربوي جديد يقوم علي عدة أسس، منها: دمقرطة التعليم، والتمحور حول المتعلم، وتعدد مسارات التعلم، والانطلاق من المعلم، والتوازن بين العناصر التربوية، وكذا وضع نظام تقييم مختلف، والتغلب علي آفة التلقي السلبي.

- دراسة علي (٢٠٠٦): وهدفت إلي الوقوف علي دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير التعليم الجامعي، وأكدت علي أن التكنولوجيا الرقمية قد أتاحت لكل جامعة الوصول إلي طلابها واستثمار أوقاتهم في التعليم المتفاعل، وأنها قد استطاعت أن تحرك النظام الجامعي الراكد إلي حالة من التدفق والحركة، وأنه لا مناص أمام التعليم الجامعي إلا استخدام هذه التكنولوجيا الجديدة لكي يصبح التعليم فعال ومتاح للجميع. وأكدت علي أن ما تقدمة تكنولوجيا المعلومات من مجالات توليد وتخزين وتداول ونقل المعلومات، قد وضع أعضاء هيئة التدريس في حرج وإحساس بالإحباط وعدم القدرة، وتوصلت الدراسة إلي أن

استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل العملية العلية والتدريسية في الجامعات، يمر بثلاث مراحل، وهي: مرحلة تصميم التدريس، ومرحلة دعم الأداء في العمل، ومرحلة الأنظمة الشبكية المفتوحة.

- دراسة دياب وجمال الدين (٢٠٠٦): وهدفت إلي التعرف علي ملامح وخصائص مجتمع المعرفة والوقوف علي نوع التعليم المطلوب لإعداد الإنسان لمجتمع المعرفة، ورصد طبيعة التحدي الذي يفرضه علي الجامعة، وتوضيح دور الجامعة في الاستجابة لتحدي مجتمع المعرفة. وتوصلت إلي مجموعة من التغيرات التي طرأت في كيفية أداء الجامعة لأدوارها ووظائفها، تلك الأدوار والوظائف التي تتركز حول المعرفة والانتقال بها إنتاجاً(البحث)، وتوزيعاً(التدريس)، وتوظيفاً (خدمة المجتمع). وأشارت إلي استجابات الجامعة للتحدي المعرفي من خلال الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل متزايد، والتركيز علي الإبداع في البحث لإنتاج المعرفة، والاتصال العلمي لنشر المعرفة، والتدريس لتطور أدوات المعرفة وتعاظم دور التعلم الالكتروني.
- دراسة إسماعيل (٢٠٠٦): وهدفت إلي اقتراح معايير لبناء بيئة نموذجية للتعليم بالواقع الافتراضي. ووضعت الدراسة عدة معايير رئيسية تتخللها مجموعة من المتطلبات الفرعية، وتمثلت المعايير الرئيسية في: أسس بناء نموذج الواقع الافتراضي، مكونات النظام العلي الافتراضي، متطلبات تصميم نماذج الواقع الافتراضي ومنها متطلبات مادية وإنسانية، وعلاقات وثقة افتراضية وأدوات مساعدة وأدوات تخاطب، وأساليب تعامل بين المشتركين، ومهام تدريبية وبرامج تحكم في سلوك العميل مثل برنامج Soar، وتؤكد الدراسة علي أن كل تلك المتطلبات تشترك مع بقية المعايير السابقة في تشكيل بيئة نموذجية للتعليم بالواقع الافتراضي.
- دراسة إسماعيل (٢٠٠٧): وهدفت إلي وضع إستراتيجية للتطوير التكنولوجي المحترف وتطبيق الحكومة الالكترونية العلية بالمؤسسات التربوية، ولقد عرضت الدراسة لماهية الحكومة الالكترونية العلية وفوائد الحكومة الالكترونية في التعليم، وأهداف وخدمات الحكومة الالكترونية العلية، وتوصلت إلي أن إستراتيجية التطوير التكنولوجي المحترف لتطوير الإدارة العلية تتطلب تحديد مراحل تنفيذ مثل مرحلة عرض المعلومات ومرحلة الاتصالات المتبادلة وغيرها، وأن خطوات تطبيق الإستراتيجية تتطلب بناء الرؤية الالكترونية وتقييم البنية التحتية وتطوير الإدارة العلية إلكترونياً، وأنه لكي تبدأ الدول العربية في تطبيق الحكومة الالكترونية العلية تتطلب بناء أنظمة بيانات، وبناء تشريعات قانونية، وبنية تحتية تكنولوجية، وتفكير استراتيجي تتمتع به القيادات التربوية.
- الهواري (٢٠١٣): هدفت الدراسة إلى توضيح علاقة العولمة الثقافية بكافة اشكالها قد سببت ردة فعل متشددة عند الشعوب التي تشعر بضرورة الحفاظ على الذات والتراث والعودة إلى الأصول ففي مقابل الهجمة العولمية تقوم الحركات المدافعة عن الهوية والخصوصية بعملية تحصين ذاتية عن طريق تنمية قوامها واختيار التقانة الملائمة لمواردها وحاجاتها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لمناسبته لدراسة تلك المتغيرات. واوصت الدراسة بضرورة التصدي لأخطار العولمة بكافة أشكالها، وأن يكون حذرا تجاهها، ولن يستطيع تحقيق ذلك إلا بالاتحاد والعمل على إقامة تجمع اقتصادي واحد وسوق مشتركة واحدة ومنطقة تجارة حرة واحدة إن العالم العربي الإسلامي في حاجة ماسة إلى التكامل في جميع المجالات، خاصة التعليم والإعلام ومجالات الاقتصاد وتنمية المجتمع واكتساب وسائل العلم والتقانة.

٢- دراسات تناولت الهوية والتعليم في سياق تغيرات العصر:

- دراسة إبراهيم (١٩٩٩): وهدفت إلي بحث العلاقة المعقدة بين كل من العولمة والهوية في الثقافات المحلية والإقليمية، وعملت علي تأصيل الثقافة بين الخصوصية والعالمية وتناولت جوانب مختلفة في العولمة ؛ منها العولمة الثقافية وما يرتبط بها من قضايا مثل الهوية والدولة القومية والأصولية وصراع أو حوار الثقافات، وأوضحت الدراسة العلاقة بين مفهوم العولمة والهوية وكذلك فكرة العولمة والأصولية، وتوصلت الدراسة إلي أن العلاقة بين العولمة والهوية الثقافية تقوم علي أساسيات متناقضة مع بعضها البعض، وأن قضية الهيمنة لثقافة واحدة هي الثقافة الأمريكية هي الأكثر تأثيراً علي الهوية الثقافية المحلية والإقليمية.

- دراسة جونز وآخرون (Jones & Others, 1995): وهدفت الدراسة إلي الوقوف علي كيفية جعل العالم كله رابطة واحدة ولكن في إطار المحافظة علي الهوية أوالثقافة الخاصة بكل جزء فيه، وتناولت عدة محاور تتعلق بالذاكرة والحاضر الثقافي، ومشاركة الأقليات العرقية في مقررات الفنون بالتعليم العالي، والتوجه الذاتي نحوتعليم الكبار والتعليم الخفي، والتقاليد والعادات، والثقافة المحلية في التشيك، والفعل الثقافي والعلي في المجتمع الاسكتلندي، وتوصلت الدراسة إلي أنه يمكن أن يتعايش العالم تحت مظلة واحدة ولكن في إطار الحفاظ علي الخصوصيات والمكتسبات التاريخية وأن ذلك يتطلب تعلم أساليب الحوار الثقافي والحوار بين الحضارات.

- دراسة بلا نكيت (Blanchette, 1996): وهدفت الدراسة إلي التعرف علي الآليات التكنولوجية لمسايرة العصر الراهن والمحافظة علي الهوية الكندية وتميزها وحمايتها من عمليات التفتت والتآكل الثقافي Cultural Erosion من خلال القنوات الفضائية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أكدت الدراسة علي أن للتقدم التكنولوجي جوانب سلبية علي حساب المعايير الثقافية والاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلي أن مواجهة عمليات التفتت والتآكل الثقافي يكمن في مواجهتها والحفاظ علي الهوية الكندية من خلال التركيز علي المهارات المطلوبة لتشغيل التكنولوجيا وتطوير الأنظمة المعلوماتية والمعرفية بحيث تراعي أشكال المجتمعات التكنولوجية المستحدثة المعايير الثقافية وتضعها في الحسبان.

- دراسة حسن (١٩٩٦): وهدفت إلي الوقوف علي تأثير الغزوالثقافي علي الهوية والموروث الحضاري، والتعرف علي دور التعليم العالي في الحفاظ علي الهوية والتراث الثقافي، وأوضحت الدراسة أهمية الهوية الحضارية وضرورة العودة إلي التراث وطرح فكرة المحافظة علي الهوية مع عدم إغفال التراث، وانتهت الدراسة بطرح تصور استراتيجي للحفاظ علي الهوية من خلال التعليم، يكون محوره كلاً من المعلم والمتعلم.

- دراسة زووإنريكو(Zou & Enrique, 1998): وهدفت إلي الوقوف علي المشكلات التي تواجه المهاجرين وأصحاب الأقليات في المجتمع الأمريكي فيما يتعلق بهويتهم العرقية، ورصد ردود فعل أصحاب القرار ومخططي السياسات العلية، وركزت الدراسة في أحد أجزائها علي الدروس المتعلمة من دراسات تحديد الهوية مع الوعي بالسياسات الثقافية وردود الأفعال السياسية لعمليات دمج الهويات العرقية والإثنية الجديدة، وعرضت لسبل تدعيم التعليم بالكليات المتعددة العرقيات، وتناولت المشكلات التي تظهر عند تدريس بعض المقررات الثقافية من حيث الانتظام في الفصول، ومتابعة السلوكيات المدرسية، وطرحت

الدراسة في النهاية التصورات المقترحة والمتوقعة في التعامل مع الأجناس والعرقيات المختلفة بما يقلل من الأزمات العرقية المتوقعة ويحفظ الهوية العرقية.

- دراسة وطفة (٢٠٠٢): وهدفت إلي الوقوف علي أبعاد إشكالية الهوية في المجتمعات العربية، والتعرف علي أثر تعدد انتماءات الهوية علي تماسك المجتمع العربي، وأفادت بأنه رغم تعدد انتماءات الهوية بين أقطار المجتمع العربي، بل وبين الأفراد داخل بعض الأقطار العربية في سياق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمر بها المجتمعات، إلا أنه من الضروري التطلع لتكوين جبهة عربية موحده تتصدي لمحاولات طمس وتهميش الهوية العربية، أي لابد من التغلب علي إشكاليات الهوية وهنا تتضح أهمية ودور التعليم والإعلام.
- دراسة الأنصاري (٢٠٠٣): وهدفت إلي الوقوف علي طبيعة الهوية العربية في عصر العولمة المتغير، وأكدت علي أن المشكلة الأساسية في اللحظة التاريخية الراهنة تكمن في شخصية العرب المعاصرين وفي ذهنيتهم وسلوكهم مع أنفسهم ومع العالم، وأن الهوية العربية هي مخزون وموروث جمعي تاريخي طويل الامتداد في الزمان والمكان مليء بالايجابيات وبالتناقضات في الوقت ذاته. وتوصلت الدراسة إلي أن الهوية العربية الآن تحتاج من أجل فهمها وإعادة تشكيلها علي أرضية الواقع والعصر، شيئاً من شجاعة النقد الذاتي، خاصة وأنه يتجاذبها أبعاد فوق وطنية من قومية ودينية تنازع الوطن القائم ولاءاته في نفس الإنسان العربي، وأبعاد دون وطنية من عشائرية ومذهبية تجذب الإنسان العربي إلي أسفل، وتوصلت الدراسة إلي أن التعميم بشأن الهوية، مفهوم عريض للغاية وقد يكون مضللاً.
- دراسة عبد الله (٢٠٠٤): وهدفت إلى الوقوف علي الآثار السلبية للعولمة الثقافية علي الهوية العربية، وتعرف إذا ما كان لها أثار ايجابية علي الهوية، وقدمت الدراسة تصوراً لسبل التعامل مع العولمة بما يحفظ الهوية، وسبل الاستفادة من العولمة لتأكيد الهوية، وتوصلت الدراسة إلي ضرورة الانفتاح علي الآخرين والاستفادة من فرص العولمة والتقدم التقني في تعزيز الهوية والمحافظة عليها وذلك بإعادة بناء وصياغة النظم العالمية في إطار من التعاون بين الدول العربية لتحصين ثقافتنا العربية والحفاظ علي الهوية.
- دراسة اللهيبي (٢٠٠٩): يتناول هذا البحث الأدوار المهمة التي يمكن أن تلعبها المعلوماتية في الحفاظ على الهوية اللغوية العربية؛ وذلك لأن، عمليات الحوسبة، ومعالجة البيانات، وتفعيلها، أو تحويلها، لا يمكن أن تكتمل دون التأثير في اللغة. وقد أدى ازدهار، علوم الحاسبات إلى تطوير فرع مهم من فروع اللسانيات المعاصرة أطلق عليه اللسانيات الحاسوبية Linguistics Computational وبذلك أصبح الهم الشاغل لنخبة من اللسانيين المعاصرين في الدول المتقدمة تسخير البرامج الحاسوبية، لخدمة اللغة القومية. لكن الجهود العربية في هذا المجال لا تتناسب مع مكانة اللغة العربية وما لها من دور في توحيد الأمة.، وإذا كانت) غلبة اللغة بغلبة أهلها (فإن هذه الغلبة لا يمكن أن تتحقق في عصرنا الحاضر، إلا من خلال المعلوماتية، التي، تعد ميداناً فسيحاً يمكن تسخيره لخدمة اللغة؛ لأنها وسيلة التواصل الأصلية التي لا يمكن أن تغني عنها وسائل الاتصال، الأخرى. وينطلق هذا البحث من مبدأ أن صناعة المعلومات تعد أحد المؤشرات التي يقاس بها تقدم الأمة، وقدرتها على، الحفاظ على هويتها اللغوية، لذا يصبح نشر المعلومات وتنظيمها وإخراجها باللغة العربية واجباً على العلماء والمثقفين، كافة؛ لأن العالم يشهد تحولاً كبيراً في مجال صناعة المعلومات وتطويرها. يخلص هذا البحث إلى أن المعلومات ستكون، ميداناً واسع اً

للصراع بين اللغات الحية، وهي في الوقت نفسه ستكون جسر التواصل بين اللغات الإنسانية الذي يفتح، الأبواب لجميع الأمم نحو التخطيط اللغوي السليم.

- دراسة أحمد (٢٠١٠): هدفت الدراسة إلي وضع منهجية للتغيير الثقافي في عصر المعلوماتية من منظور تربوي إسلامي، واتبع الباحث في دراسته المنهج الوصفي، حيث يعتبر هو المنهج الذي يرتبط بظاهرة معاصرة بقصد وصفها وتفسيرها، وأظهرت الدراسة الميدانية عددا من النتائج من أهمها: التغيير في أي نشاط من أنشطة المجتمع هو تجديد وتحول يخطط له مسبقا ويهدف للانتقال من الوضع الحالي لوضع مستقبلي لتحقيق مصلحة المجتمع، للمعلومات أهمية كبري في حياة المجتمعات والأمم وقد عقدت لها هيئة الأمم المتحدة مؤتمرين عالميين علي مستوي القمة، المنهجية والتغيير في الإسلام بينهما ترابط تنبثق منطلقاتها من الهدي الإسلامي بهدف الإصلاح والتجديد في المجتمع الإسلامي، التغيير في المجتمع لا يحدث بشكل عشوائي، التغيير ينطلق من ذات الإنسان، المجتمع المسلم يعيش في احتكاك دائم مع المجتمعات الأخري. وأهم التوصيات انشاء مراكز للتخطيط الاستراتيجي للقيام بالتخطيط لعمليات التغيير في مختلف جوانب النشاط الاجتماعي في المجتمع المسلم في ضوء التربية الإسلامية، تكوين لجان علمية من العلماء الشرعيين ومن التربويين ومن المثقفين ومن خبرات تقنية المعلومات لمتابعة وتنسيق جهود التغيير الثقافي والفكري في المجتمع، دراسة الاثار السلبية للمعلومات علي مختلف نواحي النشاط الاجتماعي في المجتمع المسلم.
- الأخرس (٢٠١٨): هدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات جودة المعلومات والاتصال التي يمكنها تحقيق الإدارة الذاتية في مدارس التعليم الابتدائي، كما هدفت إلى تحديد لصال دور المعلوماتية والاتصالية في تطبيق الإدارة الذاتية في مدارس التعليم الابتدائي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت استبانة استطلاع آراء خبراء التربية حول المعلوماتية والاتصالية وتكونت عينة الدراسة من (٦٠) خبيرا تربويا من المراكز البحثية التربوية المتنوعة، حيث اشتملت على (٤٠) خبيرا من المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، و(١٠) خبراء من المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي و(١٠) خبراء من مركز تطوير المناهج. ومن أهم نتائج الدراسة: وضع خطط تدريب وتوعية شاملة للهيئة الإدارية والتعليمية بالمدارس لنشر الثقافة المعلوماتية في مرتبة متقدمة جدا، والتخطيط الجيد لإعداد العاملين وتهيئتهم نحو التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية في مرتبة متقدمة جدا.
- بني هلال (٢٠١٨): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور جامعة حائل نحو التحول الىمجتمع المعلومات في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، والتعرف إلى الفروق بين استجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة حائل، فيما يتصل بدورها للتحول نحو مجتمع المعلومات. وبلغت عينة الدراسة ٦٦ عضو هيئة التدريس، وتم استخدام الاستبانة، والمنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن المتوسط الحسابي لاستجابات العينة ٣,٦٦ كما اشارت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، تعزى لمتغيرات النوع الاجتماعي والقسم العلمي، وبناءً على النتائج أوصت الدراسة ببناء وثيقة استراتيجية حول مفهوم مجتمع المعلومات، في ضوء المتغيرات المعاصرة تراعي قضايا المعرفة بوصفها قوة وثروة، وفي ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، مع تركيز الجامعات على البحث العلمي الذي يستهدف احتياجات المجتمع.

تعقيب علي الدراسات السابقة:

- تعددت الدراسات التي اهتمت بالتعليم في ضوء التطوير التكنولوجي وثورة المعلوماتية ولكنها لم تتطرق إلي توظيف التعليم لمعطيات المعلوماتية في تعميق الهوية العربية.
- ركزت معظم الدراسات السابقة علي التعليم العالي، وبخاصة التعليم الجامعي في سياق حديثها عن الاستخدام الوظيفي لتكنولوجيا المعلومات في تطوير التعليم، مثل دراسة زاهر (٢٠٠٥)، ودراسة إسماعيل (٢٠٠٦)، ودراسة إسماعيل (٢٠٠٧)، وعن الحديث عن منظومة المعرفة نقلاً وتداولاً ونشراً وإنتاجاً، جاءت دراسة سايزوان وآخرون (٢٠٠٢)، ودراسة علي وحجازي (٢٠٠٥)، ودراسة دياب وجمال الدين (٢٠٠٦).
- أكدت جميع الدراسات علي التحولات العميقة التي أحدثتها ثورة المعلومات وانفجار المعرفة في المجتمعات والتي تتطلب ضرورة إحداث تغييرات جوهرية في نظم التعليم لتتناسب مع سرعة العصر وتحدياته، ومنها دراسة ريل (٢٠٠٢)، ودراسة السلطان (٢٠٠٤).
- أكدت معظم الدراسات التي تناولت هوية الإنسان، علي التحديات التي تواجهها بفعل عمليات الهيمنة الثقافية، وفرض نمط ثقافي وسلوكي معين تذوب فيه الخصوصيات الثقافية وتضعف فيه انتماءات الإنسان وتهمش هويته، منها: دراسة حسن (١٩٩٦)، ودراسة إبراهيم (١٩٩٩)، ودراسة الأنصاري (٢٠٠٣).
- حاولت بعض الدراسات التأكيد علي العولمة وضرورة الانخراط فيها في إطار الحفاظ علي الهوية الثقافية والخصوصية الحضارية، وهي دراسة جونز وآخرون (١٩٩٥)، ودراسة عبد الله (٢٠٠٤).
- أكدت بعض الدراسات علي ضرورة التوظيف التكنولوجي في التعليم لحماية الثقافات الوطنية والهوية مثل دراسة بلانكيت (١٩٩٦)، ودراسة زووإنريكو(١٩٩٨).
- لا توجد دراسة سابقة تناولت توظيف التعليم للمعلوماتية في تعميق الهوية العربية، وهذا ما تنفرد به الدراسة الحالية.

هذا ولقد أفادت الدراسة الحالية من معظم الدراسات السابقة والأدبيات المتاحة في استقراء وتعيين الجوانب النظرية والواقعية لها، وفي بناء تصورها العلمي المقترح.

خطة الدراسة:

تسير الدراسة وفق الخطة التالية:

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة، ويشمل:

مقدمة الدراسة، مشكلة الدراسة، أهداف الدراسة، أهمية الدراسة، منهج الدراسة، حدود الدراسة، مصطلحات الدراسة، الدراسات السابقة، خطة الدراسة.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة، ويشمل:

١. المعلوماتية المفهوم والأهمية.
٢. الهوية (المفهوم والمكونات).
٣. الوضع المعلوماتي والمعرفي العربي.
٤. الواقع العلمي العربي ومنظومة اكتساب المعرفة.

٥. أبعاد أزمة الهوية العربية في سياق المحددات المجتمعية لمنظومة المعرفة.

٦. ضرورات التوظيف العلي للمعلوماتية في تعميق الهوية العربية.

ثالثاً: تصور علمي مقترح لتوظيف المعلوماتية في تعميق الهوية العربية.

خامساً: توصيات الدراسة.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة

(١) المعلوماتية: المفهوم والأهمية

لم يعد سراً أن التحدي الأكبر أمام" قضية التنمية" هو" تحد معرفي""، ولم تعد القضية في حاجة إلي جهد كبير لكي ندرك أن " العلوم والتقنية" هي المدخل إلي مواجهة ذلك التحدي، وتعرف أدواته، والتغلب علي صعابه، ففي عصر "ثورة المعلومات" أصبح الحديث الرئيس في المجتمعات المتقدمة هوعن بزوغ " مجتمع المعرفة" وسعيها الحثيث إلي تمكين قواعده، وترسيخ أركانه، وتطوير فعالياته، وأما المجتمعات النامية فإن فرصتها الوحيدة، لأي مستقبل يرجي في الألفية الثالثة، تكمن في محاولة التعامل مع شروط ‘‘مجتمع المعرفة" والتفاعل مع مقتضياته، وليس سراً أيضاً أن التعليم بأشكاله وأنماطه ومستوياته المختلفة يمثل ‘‘حجر الزاوية" في هذا "التحدي المعرفي" وتزداد أهمية التعليم كلما قطعنا مراحل أكبر علي طريق الألفية الثالثة، فالتعليم المستمر مدي الحياة هومن أبرز معالم مجتمع المعرفة، ولذا فإنه لا يمكن تحقيق النقلة النوعية المطلوبة لطرق أبواب هذا المجتمع الجديد إلا عبر تعليم جاد يستوفي مقتضيات هذا المجتمع، ويتناغم مع شروطه (الشيباني، ٢٠٠٧، ١٣).

ومن هنا برزت ضرورة توظيف المعلوماتية في تعميق هوية الإنسان العربي في عصر يموج بالتناقضات ويسعي نحو طمس الكيانات الضعيفة وتهميش هويتها. والدراسات حول مستقبل المعلوماتية كثيرة تعكسها رؤية المتخصصين في علوم المستقبل ودور الإنسان فيها، فهناك من يري أن المعلوماتية هي التي تحدد أشكال القوة في النظام العالمي الجديد. وهناك من يعتقد أن المعلوماتية تقرب العالم وتصهر ثقافاتها وتجاربها وخبراتها في نظام عولمي جديد (الشراح، ٢٠٠٢، ٤٩١-٤٩٢).

فالهدف إذاً من التوظيف العلي للمعلوماتية يكمن في تعليم الطالب كيفية استثماره للمعلومات الجديدة في تطوير قدراته ومهاراته. وتنمية مهارات استخدامه لها استخداماً فاعلاً ومفيداً، وبناء قدراته على التفاعل معها والاستجابة لها والإبداع فيها، وليس في تخزين المعارف التي لا تفيده في شيء لعدم ملاءمتها لحياته المعاصرة أو المستقبلية.

وفي عصر المعلومات لم تعد المادة الخام هي المواد الصلبة من الأحجار، أو النفط ولكنها أصبحت فيض من الإلكترونيات والأشعة والموجات وهالات البلازما، وقد جري العرف علي ترتيبها تصاعديا وفقاً لمدي تعقد مفهومها وبنيتها علي النحو التالي: البيانات Data، المعلومات Information، المعارف Knowledge، الذكاء Intelligence، فهي كلها أطوار متدرجة للطيف المعلوماتي المتصل، والفرق بينها هو اختلاف في الدرجة، وقد أنعكس التقسيم السابق علي تطبيقات المعلوماتية والتي عادة ما تصنف كما يلي: نظم معالجة البيانات Data Processing، نظم معالجة المعلومات Information Processing، نظم معالجة المعرفة Knowledge Processing، النظم الذكية للتعلم Intelligent Learning Systems. وفيما يلي تعريف موجز لكل منها (دياب وجمال الدين، ٢٠٠٦، ٦١–٦٢):

- البيانات: البيانات هي المادة الأولية التي تستخلص منها المعلومات وتتطلب معالجتها لتكون ذات معني.
- المعلومات: هي ناتج معالجة البيانات، تحليلاً أوتركيباً، لاستخلاص ما تتضمنه هذه البيانات، أوتشير إليه، من مؤشرات وعلاقات ومقارنات وغيرها، وذلك من خلال تطبيق العمليات الحسابية والطرق الإحصائية والرياضية والمنطقية، أومن خلال إقامة النماذج، ومن ثم فالبيانات هي ركيزة المعلومات، وهي المتغير المستقل، في حين أن المعلومات هي المتغير التابع.
- المعرفة: المعرفة هي حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة علي الحكم، للوصول إلي النتائج والقرارات، أواستخلاص مفاهيم جديدة أوترسيخ مفاهيم سابقة، فالمعلومات هي وسيلة لاكتساب المعرفة ضمن عدة وسائل أخري كالتخمين والممارسة الفعلية والحدس وغيرها.
- الذكاء: يوجد فرق جوهري بين اكتساب المعارف القائمة بالفعل وتوليد المعارف الجديدة، فالذكاء هوالطاقة الذهنية التي تطبق علي المعرفة السابقة لتوليد الأفكار الجديدة.

وعلي ذلك يمكن القول بأن المعلومات هي جملة البيانات والدلالات والمضامين التي ترتبط بموضوع معين، وتساعد المهتمين والمتخصصين في تعرف هذا الموضوع والعلم به.

وفي ضوء ذلك تتعدد أهمية وضرورة القفزة المعلوماتية للمجتمع العربي، لتحقيق الآتي:

- الولوج إلي عالم المعرفة.
- الارتقاء بقدرات البشر وإمكاناتهم.
- استشراف أبعاد ومضامين الموضوعات المختلفة.
- تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات المختلفة.
- إبراز حضارة المجتمع العربي وتطوره التاريخي.
- إعادة النظر في أساليب ومحتويات التعليم القائمة.
- تطوير المجتمع ومواكبة تغيرات العصر.
- إصلاح الوعي الاجتماعي من خلال تراكم المعلومات وتوظيفها.
- تنشيط عمليات البحث العلمي.

ومع تعاظم وتفاقم أهمية المعلومات وتراكمها بزغ فجر مجتمع جديد هومجتمع المعلومات الذي يعبر عنه البعض في معادلة بسيطة باستخدام اللغة كركيزة صناعة المحتوي المعلوماتي، هي:

$$IS = TC + CT$$

Information Society = Telecom + Content

وتوضح المعادلة أن البني التحتية للمجتمع المعلوماتي تتكون من شبكة الاتصالات الصوتية، ومحتوى معلوماتي يتدفق في شرايين تلك الشبكة، يشمل الإنتاج العلمي والتكنولوجي، والإنتاج العلمي، والإنتاج التراثي والتاريخي، والإنتاج الإعلامي، والإنتاج الإبداعي والفني (علي، ٢٠٠٦، ٣٩).

ولقد استطاع البعض حصر مجموعة من الدلالات التي تقرب مفهوم مجتمع المعلومات وطبيعته إلي الذهن، وهي أنه يعبر عن (عبد الهادي، ١٩٩٩، ٣٢–٣٤، متولي، ١٩٩٥، ٤٩–٥٣):

أ- التحول من مجتمع صناعي إلي مجتمع معرفي، تمثل المعلومات فيه القوة الدافعة للأفراد.

ب- المجتمع الذي ينشغل معظم أفراده بإنتاج المعلومات أوجمعها أواختزانها أومعالجتها أوتوزيعها.

ج- المجتمع الذي يعتمد في تطوره بصفة رئيسة علي الحاسبات وشبكات الاتصال التي تعمل علي تجهيز المعلومات ومعالجتها وتسويقها.

د- المجتمع الذي يعتمد اعتماداً أساسياً علي المعلومات الوفيرة كمورد استثماري، وسلعة إستراتيجية، وخدمة ومصدر للدخل القومي، ومجال للقوي العاملة.

١-١: المعرفة والنقلة المعلوماتية:

تعبر المعرفة عن مجموعة الخبرات والتجارب والمعلومات والسياسات والاستراتيجيات التي تشكل الأصول الفكرية للأفراد. وهي بذلك تختلف عن البيانات التي تشير إلي الحقائق المجردة عن الأحداث والظواهر، وتختلف أيضاً عن المعلومات التي تنتج من تحليل ومعالجة البيانات. فالمعرفة تعبر عن الفهم والوعي المكتسب من خلال الملاحظة والتفسير والدراسة، حيث يتم تحويل المعلومات إلي خبرة عملية توجه سلوك من يستقبلها (حسين، ٢٠٠٦، ١٠٤). وهي بذلك ترتبط بالاستيعاب والعمل الفكري المنظم والقدرات الإدراكية الوظيفية (دياب وجمال الدين، ٢٠٠٧، ٦٣).

وتتضح أهمية المعرفة من تأثيرها العميق في مسيرة البشرية وتحديد هويتها، من خلال إنها تمثل:

- أداة البشر لتوسيع خيارتهم في الوصول إلي حياة أفضل.
- وسيلة البشر في التغلب علي الفقر والحرمان.
- آلية البشر لمواجهة القهر والظلم.
- أداة بناء الوعي والفعل الإنساني.
- آلية بناء القدرات البشرية والارتقاء بمهاراتهم.
- آلية المجتمعات لمواكبة المستجدات العلمية والاجتماعية.
- سبيل بلوغ الغايات الإنسانية العليا من الحرية، والعدالة، والكرامة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣، ٣).

وتتنوع المعرفة لتشمل أربعة أنواع، هي معرفة علمية، معرفة الإنسانيات، المعرفة الكامنة، معرفة الخبرة العلمية (حسين، ٢٠٠٦، ١٠٤–١٠٥؛ Maund, 2001, 268–270):

وأنواع المعرفة هذه تتفاعل مع بعضها بعضاً في علاقات متشابكة ومتداخلة، فكثير من المعرفة الكامنة تتأثر بما يتاح لأصحابها من المعرفة الإنسانية، كما أن المعرفة العلمية تؤثر في المعرفة الإنسانية، ويؤثران بدورهما في معرفة الخبرة العلمية، ولكن أهم العلاقات بين صنوف المعرفة، في سياق خطاب التعليم والتعلم، هي العلاقة بين ثلاثية معرفة الطبيعيات والإنسانيات

والمعرفة الكامنة وراء الفنون وبين معرفة الخبرة العلمية، ودورها في توليد المعرفة الذاتية، وتكوين الهوية الذاتية والمجتمعية.

ومن اللافت للنظر أن التربية التي تهدف إلي توصيل المعرفة تظل جاهلة بماهية المعرفة الإنسانية وبآلياتها وحدودها وصعوباتها ونزوعها الطبيعي إلي الخطأ والوهم، ولذا فإن مهمة التربية علي هذا الصعيد هي كشف مصادر الأخطاء والأوهام والضلالات، وقد أورقت المعرفة شجرة من " معارف المعرفة" التي تعين التربية علي القيام بذلك، وتشمل: فلسفة المعرفة – نظرية المعرفة – هندسة المعرفة – علم اجتماع المعرفة – علم نفس المعرفة – فنون المعرفة. لقد أدت النقلة المعلوماتية إلي تغيرات جوهرية في المعارف التي بات علي التربية التعامل معها من حيث طبيعتها ونوعياتها ونطاق تغطيتها وطرق تقديمها (علي وحجازي، ٢٠٠٥، ٢٨٦).

والمعرفة في إطار النقلة المعلوماتية، تتطور وفق مجموعة من المراحل المترابطة، هي:

- تطوير المعرفة: ويتم من خلال التعلم والابتكار والإبداع والمعرفة سابقة الاستخدام أو تلك التي يحصل عليها الفرد خلال التعليم.
- اكتساب المعرفة: ويتم عن طريق استحواذ المعرفة والاحتفاظ بها لاستخدامها وإجراء المعالجات الأخري لها.
- تنقية وتنقيح المعرفة: ويتم من خلال تنظيم المعرفة ونقلها وتضمينها في مواد مكتوبة وقواعد بيانات وغيرها.
- توزيع ونشر المعرفة: ويتم توزيع المعرفة لمراكز التشغيل من خلال برامج التعليم والتدريب، والأنظمة الآلية للمعرفة وشبكات الخبرة.
- تطبيق المعرفة: قوة المعرفة وفاعليتها تتضح من خلال تطبيقاتها واستخداماتها للارتقاء بالمجتمع وعلاج مشكلاته، فتصبح أساساً لمزيد من التعلم والابتكار.

وتتنوع طرق اكتساب المعرفة وتقديمها، فلقد أكدت معرفة ما قبل عصر المعلومات علي اكتساب محتوي المعارف والمهارات، إلا أنها لم تعط إلا أقل اعتبار لتوليد المعرفة، وتقييم المعلومات، وتطبيقها علي مشاكل وقضايا واقعية. لذا تقتصي النقلة المعلوماتية في التعليم التحول عن الطابع التوجيهي التلقيني القائم علي تقديم المعارف في صورتها النهائية، إلي الطابع البنائي Constructive القائم علي كيفية إنتاج المعرفة وإعادة إنتاجها من عناصرها بوصفها إنشاء عقلياً، أي تنظيمها منطقيا للعلاقات التي تربط بين الظواهر وبين المقدمات والنتائج، ولهذا سيسود طابع الاستقراء Inductive للوصول إلي المعرفة استنتاجا، وهوما يمثل تحديا أبستمولوجيا حقيقيا حيث تعود العقل علي أن يستقبل لا أن يستخرج، وأن يسترجع لا أن يستنتج. من زاوية أخري لا بد أن تقدم المعرفة في سياقها، فالسياق هو الذي يهب الكلمات معناها والمعرفة مغزاها، والأحداث منطقها وأساس تفسيرها (علي وحجازي، ٢٠٠٥، ٢٨٩).

من هنا وحتي يسهم التعليم في إنتاج المعرفة ونشرها واكتسابها في إطار النقلة المعلوماتية، بغية تفعيل الهوية العربية وتعميقها، علية التركيز علي مجموعة من المهارات الجديدة في بناء العقلية العربية، من أهمها (علي وحجازي، ٢٠٠٥، ٢٨٩):

- مهارات أساسية: كمهارات التعلم الأساسية من قبيل مهارات البحث في مصادر المعلومات، ومهارات تنظيم وتصنيف مواردها، ومهارات التواصل: قراءة وكتابة وتحدثا واستماعا، وقد أضيف إليها أخيراً مهارات استخدام الكمبيوتر والإنترنت وتحليل البيانات.

- مهارات التخصص: كمهارات تصميم الآلات والإنشاءات، والتحليل العملي، ومراجعة الحسابات، وتشخيص الأمراض وإجراء العمليات الجراحية.

بالإضافة إلي هذين النوعين سيتعامل تعليم عصر المعلومات مع نوعين آخرين، هما:

- المهارات الميتامعرفية Meta–Cognitive: كمهارات التنظيم الذهني، وترشيد استخدام موارد الذاكرة، ومهارات حل المسائل وسرعة المقارنة بين بدائل القرارات، ومهارات الاستدلال معلوماتياً وإحصائيا.
- المهارات الاجتماعية: أوما يطلق عليها أحياناً المهارات اللينة، وهي ما تتعلق بكيف نتفق ونختلف، وكيف نظهر تقديرنا إعجاباً وإجلالاً، وتتدرج هذه المهارات حاليا فيما يعرف بالذكاء العاطفي.

١-٢: شروط الانضمام لمجتمع المعرفة في سياق التعليم:

لأن التعليم هو أهم آلية لتعميق الهوية وتفعيلها، وتنمية الثروة البشرية وتأهيلها للانضمام لسوق العمل، لذا فإن تحقيق المشاركة الفعالة في بناء مجتمع المعرفة، يتوجب علينا تعرف الشروط الرئيسة لهذا المجتمع والتي يجب تحقيقها من خلال التعليم. وتتمثل أهم شروط مجتمع المعرفة، فيما يلي (الشيباني، ٢٠٠٧، ١٥–١٦):

- الشرط المعرفي: إن التكامل المعرفي بين مختلف مكونات الفكر البشري وعناصره ضرورة من ضرورات مجتمع المعرفة، إلا أن الركيزة الأساسية في هذه التركيبة المعرفية المعاصرة هي تلك الناتجة عن التطورات العلمية والمهارات التقنية والقدرات الإنتاجية: فـ" الثورة المعلوماتية" تعزز بوضوح هيمنة معارف تقنية وعلمية علي أنواع أخري من المعرفة. وكما يبين التقرير العالمي لليونسكو عام ٢٠٠٥م، فإن "مفهوم مجتمع المعرفة يوضح أن سياسات تعليم العلوم والتكنولوجيات تشكل استثماراً اقتصادياً واجتماعياً له أولويته" ولذا فإن إعطاء الأولوية للعلوم والتقنية في إستراتيجية التعليم وخططه ومناهجه يصبح ضرورة لا مناص عنها لإنجاز الطموحات التنموية ولتفعيل الهوية، وضمان عدم انحراف حركة المجتمع عن الطريق إلي مجتمع المعرفة.
- الشرط الاجتماعي: لأن مصطلح مجتمع المعرفة يتكون من مصطلحين متكاملين، وهما" مجتمع" و"معرفة" فالأساس في هذا التركيب والتفاعل المجتمعي مع المعرفة، وجعلها متاحة لكل فئات المجتمع، فمجتمع المعرفة، وفق التقرير العالمي لليونسكو، هو" مشروع مجتمع" مما يعني أنه يطمح إلي تكوين المجموع البشري الذي يشارك بحيوية مع الانفجار المعلوماتي، ويتفاعل بحيوية مع المعطيات الإنسانية والثقافية والبيئية. وهكذا يبرز" الشرط الاجتماعي" كركن أساسي من أركان مجتمع المعرفة مما يحدد بالضرورة مدي نجاح المنظومة" التربوية–العلية" وإخفاقها في صوغ مجتمع المعرفة، وتوليد الإرادة الجماعية الواعية القادرة علي التغلب علي الحواجز الاجتماعية والمعلوماتية والمعرفية والثقافية، وما لم يتحقق الهدف الأساس وهو عدم استبعاد أحد من المشاركة الحيوية في تفاعلات مجتمع المعرفة ووسائطه المتجددة، فإن" المنظومة التربوية – العلية" تكون قد فشلت في الاستجابة الفاعلة لتحديات هذا المجتمع ومقتضياته.
- الشرط الثقافي: لأن الثقافة هي وسط يحمل مجمل النشاط البشري، ويضم المفاهيم السائدة والقيم المهيمنة المحددة لهوية الإنسان وانتماءاته، ويبلور الأولويات والاهتمامات، وينظم المدارك والعلاقات؛ فإن الثقافة العلمية تصبح ذات تأثير حاسم في عمليات التحول

الكبري، ويتطلب ذلك جهداً كبيراً لإعادة صوغ الثقافة بما يتناغم مع متطلبات مجتمع المعرفة عبر عمليات التحدي والاستجابة لتشكيل الرؤي، وتحفيز القدرات، وتصحيح الممارسات، وتطوير الأداء، وتعميق الهوية والانتماء. وهنا تبرز أهمية الثقافة العلمية ويصبح نشرها جزءاً محورياً من منظومة التعليم الجادة التي تطمح إلي تجاوز التعامل السطحي مع العلوم والتقنية، وتنشد تهيئة تربة خصبة لإنتاج علماء وكفاءات قادرة علي التعامل الايجابي مع متطلبات مجتمع المعرفة عبر التطوير النوعي لتفكير الفرد، وتعميق قيمته الذاتية، وتنمية حسه العلمي.

- الشرط اللغوي: من الواضح أن مجتمع المعرفة ليس مجتمعاً نخبوياً تمتلك فيه النخبة أدوات العصر وطرق التعامل معه، وتخاطبه بلغته المهيمنة العالمية أياً كانت، ولكنه مجتمع شامل قادر علي أن يتفاعل، بلغته وثقافته وهويته، مع معطيات العصر ومستجدات المعرفة بحيث تشارك جميع الشرائح ومختلف الفئات في استيعاب المعرفة وإنتاجها. ومن المسلم به أن اللغة هي وعاء الفكر القادر علي تشكيل المفاهيم وبلورة التفاعلات وتعميق الرؤي، ولذا كانت اللغة الأم هي الوسيط الأكثر فعالية لتأسيس مجتمع المعرفة. ولقد دعم التقرير العالمي لليونسكو لعام ٢٠٠٥م قضية الحفاظ علي اللغات الأصلية لمجتمعات المعرفة الناشئة، وتصدي لحالات تردي أحوال هذه اللغات بحجج هيمنة اللغات الناقلة للمعرفة، ووضح: "أن التصدي لتآكل التنوع اللغوي، والتسلح بوسائل لكبح انطفاء لغات أصلية، أو الارتقاء بتعددية اللغات الناقلة الواسعة الانتشار؛ ليس نضالاً من أجل قضية نوستالجية خاسرة مقدماً، بل هو اعتراف بأن اللغات هي أدوات معرفية، ونواقل ثقافية، وبيئة تكوينية لمجتمعات المعرفة".

من ذلك المنطلق العملي، قبل أي اعتبار آخر، يصبح من أهم شروط ولوج المجتمع العربي إلي مجتمع المعرفة من منطلق تعميق الهوية وتفعيلها: أن تكون اللغة العربية قوام التعليم وعماده، وأن تتفاعل بحيوية مع معطيات العصر وتجليات الفكر العلمي والعالمي، فلا يجوز بحال نفي اللغة العربية إلي خارج العصر، وإقصاؤها من عمليات التحول الكبري علي طريق مجتمع المعرفة. ومن هنا تأكدت ضرورة التوظيف العلمي للمعلوماتية لتعميق الهوية العربية.

(٢) الهوية (المفهوم المكونات):

٢-١: مفهوم الهوية:

اختلف العلماء في تحديد مفهوم الهوية، مثلما اختلفوا حول أغلب المفاهيم، وقد يرجع ذلك إلي غموض تلك المفاهيم، وإلي امتداد جذورها وتأثيراتها في عمق السياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية وغيرها.

فالهوية لغة: تعني "الذات، وهذه تفسر: ذات الشيء أي حقيقته وخاصة" (مجمع اللغة العربية، ١٩٩٧، ٢٤٢، ٢٥٤)، والهوية مأخوذة من هو. هو بمعني جوهر الشيء وحقيقة. أنها كالبصمة للإنسان يتميز بها عن غيره (عمارة، ١٩٩٩، ٦).

والهوية اصطلاحا تعني" حالة استغلال الذات والانتماء إلي الشيء، وهي أيضاً حالة الشيء كونه متميزاً (Halsey, 1987, 470). "وتعتبر مطلب أساس لكل البشر، ويعتبر تحديدها واجباً ضرورياً وحتمياً، وهي في نفس الوقت مسئولية هامة، تقع جزئياً علي عاتق المسئولين الذين يدورهم عليهم مهمة ضبطها وتوجيهها علي اعتبار أن شكل ومضمون الهوية من أهم الواجبات التي لا يمكن تجاهلها أو التخلي عنها" (Bauman, 1992, 677–679؛ أحمد، ٢٠٠٣، ١٦٤–١٦٥).

ويعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية الهوية Identity بأنها: ‘‘عملية تمييز الفرد لنفسه عن غيره، أي تحديد حالته الشخصية" (طعيمة، ٢٠٠٦، ٣١).

ويعرف قاموس Webster الهوية، علي أنها (Webster, 1986, 1123؛ عبد الكافي، ٢٠٠١، ١٠–١١):

- تماثل المبادئ والأسس والصفات في أمثلة مختلفة وظروف مختلفة.
- التوحد والحضور المستمر لعناصر الشخصية الثابتة واستيعاب المفردات الشخصية لصفات معينة.
- مدخل محدد لزيادة التماثل والتشابه بين أجزاء العنصر.
- حالة كون الشيء له صفات الشيء الآخر نفسها مع تنمية هذه الصفات.

ولقد تعددت رؤي الباحثين في سياق مجتمع المعرفة باختلاف تخصصاتهم وانتماءاتهم العلمية حول الهوية، مما يؤكد علي تعدد وتنوع دلالتها الفلسفية والاجتماعية والنفسية والتاريخية وغيرها، ويتضح ذلك من الآتي:

الهوية: هي مجموعة الخصائص والمميزات العقدية والأخلاقية والثقافية والرمزية التي ينفرد بها شعب من الشعوب وأمة من الأمم (بكار، ٢٠٠٢، ٨٤).

الهوية: هي مفهوم دينامي يعبر عن روح الشعب، وتمثل مجموع الصفات التي تحدد شخصية الإنسان في إطار معين (عبد الرحمن، ١٩٩٨، ٢٢٠؛ إبراهيم، ١٩٩٩، ١٠٢).

الهوية الثقافية: تعني التفرد الثقافي بكل ما يتضمنه معني الثقافة من عادات وأنماط سلوك وميول وقيم ونظرة إلي الكون والحياة (المنير، ٢٠٠٠، ١٥).

الهوية: معطى دينامي متطور، والعنصر المتغير فيه يكون استجابة للظروف الموضوعية التي تحيط بالبشر في فترة زمنية معينة، ويتوقف الوزن النسبي للعنصر المتغير واحتمال استقراره في تركيبه الهوية في المستقبل علي قوة هذه الظروف الموضوعية ومدي دوامها (فرجاني، ١٩٨٤، ٦٨).

نصل مما سبق إلي أن تحديد مفهوم للهوية ووضع تعريف لها، لابد وأن يتضمن المفردات الآتية:

- انتماء الإنسان إلي جماعة ما أو مجتمع معين أو أمة معينة.
- مجتمع تحكمه معايير أخلاقية وسلوكية وقيمية معينة.
- تفرد المجتمع بجملة من الأسس والخصائص والمرتكزات العقدية والثقافية ونحوها.
- جملة من الصفات والقسمات التي تحدد شخصية الإنسان.

انطلاقا من كل ذلك تعرف الدراسة الهوية إجرائيا، بأنها: ‘‘تفرد الإنسان بمجموعة من الصفات والقسمات التي تميز شخصيته، وتعمق من انتمائه لمجمعته بخصائصه ومرتكزاته العقدية والفكرية والثقافية والتاريخية، وتصبغه بمجموعة من المعايير الأخلاقية والسلوكية والقيمية ".

٢-٢: مكونات الهوية:

الهوية نسيج معقداً جداً، يستمد من عقيدة الشعب، وقيمه الكبري، وذاكرته التاريخية، وعبقرية المكان الذي يعيش فيه. وهي كالصحة لا يشعر بها الناس إلا إذا أضحت مهددة، أومن خلال المقارنة مع هوية أو هويات أخري. والهوية ليست بنية جامدة، ولا معطي نهائياً، فبعض مكوناتها يتمدد، وبعضها ينكمش، وبعضها يظهر، وبعضها الآخر يتواري، بحسب نوعية الأنشطة الثقافية التي يمارسها الناس، وبحسب الظروف والتحديات التي يواجهونها.

ومن هنا يختلف المفكرون والباحثون حول مكونات الهوية، فأحدهما يري أن مكونات الهوية، هي: الدين واللغة والتاريخ (عمارة، ١٩٩٨، ٧–٨). والثاني يري أن الهوية الإنسانية جماع ثلاثة عناصر أساسية، هي العقيدة التي توفر رؤية كونية، واللسان الذي يجري التعبير به، والتراث الثقافي الطويل المدي (عشيبة، ٢٠٠٤، ١٨). والثالث يري أن مكونات الهوية الرئيسية، هي: الدين، واللغة، والقيم، والتراث، والتاريخ (متولي والحلو، ٢٠٠٤، ٣). ويحدد الرابع مكونات الهوية المعبرة عن الشخصية القومية في: اللغة المشتركة، والثقافة المشتركة، والتاريخ المشترك، والدين (البهواشي، ١٩٩٣، ٤٣٧–٤٣٩).

ومن كل ذلك تبلور الدراسة مكونات الهوية فيما يلي:

- **اللغة:**

يري كثير من علماء اللسانيات أن اللغة تمثل تصوراً للوجود والعالم (الأنصاري، ٢٠٠٣، ١٥)، ويتفق جميع المفكرين بلا استثناء علي أن اللغة هي المقوم الأصيل للشخصية القومية، فهي حياة الأمة، وهي بداية الأمة ونهايتها (البهواشي، ١٩٩٣، ٤٣٧). ومن وظائف اللغة، أنها: تعبير تتضح في الأدب الوصفي والإنساني، وأداة للتسجيل ونقل الخبرات وعن طريق اللغة المكتوبة يتم انتقال الخبرات والتجارب (المجالس القومية المتخصصة، ١٩٩٧، ٥٩٢). وبالتالي فإن للغة العربية تمثل أحد أهم ركائز تشكيل الهوية العربية، لأنها لغة امتدت عبر آلاف السنين، ولأنها لغة القرآن الكريم، لذا فإن إضعافها أو هدمها يعني إضعاف هوية المجتمع العربي أو هدمه.

هذا وتتعرض اللغة العربية الآن للإهمال، وبخاصة بعد سيادة لغة العولمة والتكتلات الاقتصادية الكبري، حيث ينفق الأوربيون واليابانيون والصينيون ..... اليوم مبالغ طائلة علي الترجمة الفورية داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي وعلي رأسها شركاتهم التجارية ومؤسساتهم الاقتصادية لتجاوز تعدديتهم اللغوية (الأنصاري، ٢٠٠٣، ١٥–١٦؛ حلمي، ١٩٩٩، ٦٢٩–٦٣٠).ويفرض ضعف اللغة العربية وتراجعها الآن في ظل المعلوماتية علي القائمين علي هذه اللغة سواء في المؤسسات العلية، أم في المؤسسات الإعلامية وغيرها، العمل وفق خطين متوازيين، هما (متولي والحلو، ٢٠٠٤، ١١؛ نصر، ٢٠٠٠، ٢١١–٢١٣):

- دراسة متعمقة للغة العربية من خلال مفاهيم جديدة قادرة علي تحليلها إلي عناصرها المنطقية، وتطويرها باعتبارها لغة حية قادرة علي مواكبة المستجدات العلمية والثقافية.
- إبداع آليات وأدوات تتعامل مع اللغة العربية كأداة حضارية، قادرة علي تحسين استخداماتها في مختلف تطبيقات الحاسوب، بما في ذلك شبكة الانترنت.

نصل من كل ذلك إلي أن اللغة هي الوعاء الذي تتضح فيه الهوية وحس الانتماء، وأن قوتها تتجلي بزيادة الاهتمام بها والارتقاء بمفرداتها، وهنا تبدو أهمية اللغة وضرورتها في مجتمع المعرفة، لأنها الأداة التي تستخدمها جميع فروع المعرفة، وتمثل آلية مهمة لبناء مهارات التواصل الأساسية في مجتمع المعرفة.

- **الدين (العقيدة):**

العقيدة والدين هما اللذان يحفظان للإنسان توازنه النفسي، فبدونها يختل توازن الإنسان، ويتحقق هذا التوازن من خلال الحلول التي تقدمها العقيدة لمسائل الحياة. وذلك التوازن النفسي يعلي من هوية الإنسان بما يؤدي إليه من تقوية انتماء الفرد بعقيدته وبما يحقق تضامنه مع الآخرين (عبود، ١٩٧٦، ٢٣). ولما كان الدين يضرب بجذوره في أعماق الشخصية العربية، لذا فإنه لابد وأن يشغل مكانة أكبر في الشخصية القومية العربية، وذلك برجوعها إلي تعاليم الدين السمحة والتمسك بها، وجعلها نبراساً تهتدي بها في معترك الحياة.

فالشخصية القومية الغربية فشلت، لأنها أهملت جانباً مهما من جوانب الإنسان وهو الجانب الروحي، أي الجانب الديني. فحدث انفصام لها، لأنها ركزت علي الجوانب المادية والاجتماعية والسياسية من الحياة، وأهملت أهم عماد للحياة، وهو الجانب الديني، والذي بدونه لا يمكن أن تستقيم أمور الحياة وجوانبها. وقد أدرك الكثير من مفكري الغرب وفلاسفته أهمية العناية بالجانب الديني قبل أية جوانب أخري. فمثلاً يقول وليم جيمس: الإيمان بالله هو الذي يجعل للحياة قيمة، وهو الذي يمكننا من أن نستخرج من الحياة كل ما فيها من لذة وسعادة، وهو الذي يجعلنا نتحمل كل ما في الحياة من مآسي ونتقبلها بكثير من الشجاعة والرضا، وهو الذي يهيئ لنا كل ما هو ضروري لحياة وادعة (البهواشي، ١٩٩٣، ٤٤٠–٤٤١).

ويقوم الدين بعدة وظائف، تعمل علي تعميق هوية الإنسان وتفعيلها، من أهمها:

- تحقيق التماسك الاجتماعي والتآلف بين أفراد المجتمع، وذلك بتوحيد القيم والأهداف والمعاني.
- ضبط سلوك الأفراد ومراقبة تصرفاتهم.
- تفسير بعض المشكلات الغامضة، والإجابة عن بعض الأسئلة المحيرة (الهيتي، ٢٠٠٢، ٣٣٩).

ولا شك في أن علاقة الدين بالمعرفة وإنتاجها ترتبط ارتباطاً عضوياً بالمفهوم التي يتحدد عن ماهية الدين وموقفه الشامل من الدنيا، وفي الكثير من النصوص الدينية الإسلامية تتبين حالة من التوازن المنشود بين الدين والدنيا، أوبين عالم الحياة الدنيوية وبين الآخرة. وفي إطار ذلك نشهد أيضاً تشديداً عظيماً علي أهمية مفاهيم النظر والاعتبار والتفكير والعلم والعقل والتعقل، وعلي ما يتعلق باستخلاف الإنسان في الأرض وإعمارها، والنظر في ملكوت السماوات والأرض، وتسخير الكون لخير الإنسان.

هذا الأمر الذي حذا بالمفكر ميلاد حنا في سياق حديثه عن تناغم الأديان في الوطن العربي، إلي القول بأن المعرفة المتاحة للبشرية الآن، "هي تراكم معرفي تم نقله والاستزادة منه عبر حركة الترجمة في العصور المزدهرة للحضارة الإسلامية، وقد زادت من خلال الإثراء المعرفي الذي أضافته الحضارة الإسلامية ذاتها" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣، ١١٨ – الإطار ٢ – ٦).

- **التاريخ:**

التاريخ من أهم عوامل تكوين الشخصية وبالتالي من أهم عوامل تشكيل الهوية، فالتاريخ من أهم عوامل شعور الأمة بذاتها، والإنسان لا يشعر بارتباطه العضوي بأمته، إلا بعد انصهاره في تاريخها. فالذكريات التاريخية تحمل أبناء الأمة الواحدة علي الشعور بأن أجدادهم وأسلافهم قد قاموا بدور عظيم في التاريخ الإنساني، وأدوا رسالة عظيمة للحضارة البشرية، فالتاريخ المشترك

هو الوسيلة الفعالة التي تجعل من ماضي الحياة حافزاً لحاضرها ومستقبلها (البهواشي، ١٩٩٣، ٤٣٩؛ حوي، ١٩٩٢، ١٦٢–١٦٤).

والتاريخ العربي تاريخ زاخر بالمواقف والبطولات، تاريخ يشهد بأن المجتمع العربي وبخاصة بعد الفتح الإسلامي كان له الفضل علي العالم أجمع، فلم يترك العرب مجالاً إلا وبرزوا فيه، في الطب والهندسة والعمارة والفلك وغيرها. ولذلك حاولت الكثير من دول الغرب وأمريكا إلي نسيان تاريخيهم وماضيهم لأن ماضيهم ليس فيه إلا المناوأة للعلم، والحجر علي الفكر، وحرق العلماء والمفكرين، ليس فيه عدالة ولا تكافل، ليس فيه للإنسان حقوق ترعي، ولا أخوة يتعرف بها، وليس فيه إلا طبقية صارخة، وارستقراطية طاغية، وإقطاع متسلط، وحكم ظالم" (القرضاوي، ١٩٨٨، ١٣١؛ البهواشي، ١٩٩٣، ٤٣٩–٤٤٠).

ولذلك علينا نحن العرب أن نفخر بتاريخنا ونعتز بوحدتنا وقوميتنا ونشحذ عزيمتنا لمواجهة المخاطر والتحديات التي تحدق بنا في سياق مجتمع المعرفة، فالتاريخ مقوم رئيس وأحد أهم مكونات تشكيل هوية الإنسان.

هذا ويلاحظ البعض أن التاريخ العربي في الوقت الراهن يعبر عن ازدواجية ثلاثية الأبعاد في نسيج الهوية والانتماء، بين انتماء عام للعقيدة والحضارة، وانتماء مجتمعي للقبيلة أو الطائفة، وانتماء بحكم واقع الحال للكيانات السياسية القائمة كضرورة عملية، وهكذا نجد الإنسان العربي المسلم في الأغلب إسلامياً في عقيدته وعبادته، عروبياً في ثقافته وقيمه الأدبية، قبلياً أو طائفياً أو محلياً في نزعته الاجتماعية والسياسية (الأنصاري، ١٩٩٤، ٢٤).

من ذلك وفي سياق المعلوماتية، فإن تداعيات مرحلة التطور التاريخي علي الواقع العربي وعلي هوية الإنسان العربي، تشير إلي (جلال، ١٩٩٩، ١١١–١١٢):

- تأثير واقع التجزئة العربية علي تدني حركة تدفق المعلومات في كل قطر عربي مما أدي إلي بروز عوامل تبعية ثقافية واجتماعية للخارج من ناحية، وتركز مصادر الثروة والسلطة في يد قلة من ناحية أخري.
- إن الوضع التاريخي والحضاري والانكماش المعلوماتي في المنطقة العربية أثر علي الأداء العام والنوعي في كثير من مجالات الحياة وكان أكثرها حساسية وتأثراً التعليم والعمل والإعلام.
- اعتمدت البنية الاجتماعية العربية علي الموارد الطبيعية، وبخاصة البترول، أكثر من الاستفادة من العوامل البشرية فأصبح الفرد العربي مستهلكاً للمعلومات أكثر منه منتجاً، وبعبارة أخري أكثر قابلية للتبعية المعلوماتية.

يضاف لما سبق أن الأمم التي ليس لها تاريخ حضاري تحاول بشتى الطرق تهميش التاريخ العربي.

مما سبق نصل إلي أن الأمة تعبر عن هويتها التاريخية، والتاريخ يسهم في تشكيلها، ولا وجود لهوية خارج المجتمع والتاريخ، فالأمة وحدها تملك الهوية وتكون نابعة من تاريخها وذاتها وليست مفروضة عليها.

- **التراث الثقافي والفكري:**

التراث وحده يعطي الأمة شعوراً بالوحدة، كما يعطيها حق الطموح إلي حمل الرسالة (عمارة، ٢٠٠٥، ١٦٧). ويصعب تصور الحياة الإنسانية بدون تراث ثقافي وفكري، فهو الأساس

الذي تتميز في ضوئه حياة إنسان ما ومجتمع ما بين إنسان ومجتمع الآخر، بما يحتويه من قيم ورموز وأفكار وعادات وإنجازات وآثار ومعارف وعقائد. أي أن التراث يشكل هوية الفرد من سياقات فكرية ومادية ومواقف وخبرات حياتيه مر بها المجتمع.

وإذا كانت الثقافة تمثل ذلك النسيج المعقد من الأفكار والمعتقدات والقيم والعادات والتقاليد والاتجاهات وأساليب التفكير والعمل وأنماط السلوك، وكل ما يبني عليه من تجديدات أو ابتكارات أو وسائل في حياة الناس، (البهواشي، ١٩٩٣، ٤٣٨). يمكن القول بأن التراث يعبر عن جملة المعطيات المادية والفكرية التي تعبر عن صيرورة شعب وتجسد صور نضاله في معالجة أزماته وتسجيل إنجازاته، وإشباع رغباته. وتراث المجتمع العربي يعبر عن ذاتيته، لأنه هو التي يصنع شخصية المجتمع العربي ويبرز معالمه ويقرر رؤاه وقيمه وقوانينه.

ولا شك أن التراث العربي ارتبط في تطوره ونظرته بالتراث الإسلامي منذ تفاعلت الحضارتان العربية والإسلامية وانصهرتا في بوتقة شبه واحدة عبر مئات القرون، ومن ثم ورغم تميز المنطقة العربية داخل الدائرة الإسلامية الأوسع، إلا أن العامل المؤثر كان هو التراث الثقافي الإسلامي (جلال، ١٩٩٩، ١١٠).

وقد ترتب علي ذلك أن قضية التراث الفكري العربي في العصر الحديث لم تكن في كل وجوهها قضية نظرية خالصة أو قضية علمية بالمعني الدقيق لهذه الكلمة، وإنما كانت إلي حد بعيد قضية أيديولوجية، ولا يعود ذلك لارتباطها بالدين وبالماضي العربي فحسب، وإنما لارتباطها بدواع وأسباب علمية مستجدة، تتطلب فعلاً غائياً ومطالب قومية.

معني ذلك أن التراث الثقافي والفكري العربي يطرح اليوم مشكلات معرفية أساسية، وذلك لاتصاله بالمعرفة ومناقضته لها في آن واحد، فهو متصل بالمعرفة لأنه متصل باللغة وبالدين وبالعلوم وبالثقافة، وهو مناقض لها لأن النظر فيه لا يجري في أغلب الأحيان وفق مطالب العلم، وإنما تكتنفه العاطفة والهوي وإغفال الواقع المعاش.

مما سبق نصل إلي أن للهوية أربعة مكونات أساسية، هي: اللغة، والدين (العقيدة)، والتاريخ، والتراث الثقافي والفكري، وإن كان البعض يضيف إلي ذلك القيم، إلا أن الدراسة تري أن كل الأركان السابقة تعتبر مصادر تشتق منها القيم، فالقيم تشتق من اللغة ومن العقيدة ومن عمق التاريخ ومن التراث، وبالتالي الهوية تمثل قيمة أساسية تتضمن في طياتها كل قيم التراث الثقافي والفكري.

٢-٣: مستويات الهوية:

يمكن القول: إن الهوية ذات مستويات عديدة، تكاد تتطابق مع انتماءات الناس، فنحن نشعر بالتفرد والانتماء في آن واحد. فالفرد داخل الأسرة ذو هوية خاصة، ينفعل من تجاهلها أو العدوان عليها، مع شعوره بالانتماء إلي أسرته. والأسرة أو الجماعة تشعر أيضاً بهوية خاصة داخل مجتمعها، وهكذا الانتماء للأمة. ومن منطلق هذا، يري البعض أن العالم كله خائف من العولمة، لأنها تمزق الغطاءات الثقافية لمعظم شعوب الأرض، وتعدهم بكيان موحد عليه بصمة الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة (بكار، ٢٠٠٢، ٨٤–٨٥). في ضوء ذلك يميز البعض بين أربعة مستويات للهوية، هي (عبد الكافي، ٢٠٠١، ١٦):

- مستوي الذات الفردية.
- مستوي الجماعة والعوامل التي تشكلها في نظر الإنسان الذي ينتمي إليها.
- مستوي العوامل المتغيرة (طبيعية الهوية).

- مستوي العلاقات الناتجة عن المستويين الأول والثالث تشكل مستوي أخر لفهم الهوية.

وانطلاقً من أن دوائر الانتماء للإنسان العربي تتسع لتشمل: دائرة الانتماء للذات، دائرة الانتماء للأسرة، دائرة الانتماء للمجتمع، دائرة الانتماء للعروبة، دائرة الانتماء للإسلام (القطب، ٢٠٠٦، ٢٥). فإنه يمكن تحديد مستويات الهوية للإنسان العربي، فيما يلي: الهوية الدينية، الهوية العربية (القومية)، الهوية المجتمعية (الوطنية)، الهوية الأسرية، الهوية الذاتية. تلك المستويات لهوية الإنسان هي التي ينبغي أن تستوعبها منظومة المعلومات والمعرفة، وتعتمدها كإطار يغلف البنية المجتمعية في سياق تفعيلها لمكونات هوية الإنسان العربي من اللغة والدين والتاريخ والتراث الثقافي والفكري.

٣- الوضع المعلوماتي والمعرفي العربي:

تؤكد الشواهد علي أن أقدر المجتمعات علي التخطيط والتعامل مع الأشياء وإدارة الأزمات، هي من يمتلك المعلومات بشتي صورها وأشكالها، وهي التي تمتلك القدرة علي إنتاجها وتوظيفها في كافة القطاعات. ويتضح ذلك من قوة المجتمعات الصناعية الكبري وهيمنتها علي صنع القرار في أرجاء كثيرة من العالم، وذلك بحجم ما لديها من المعلومات، وحجم ما تمتلكه من آليات لتوظيف تلك المعلومات في مختلف المجالات. وعند النظر إلي المجتمع العربي نجد أن الاهتمام بالمعلومات إنتاجا ونشراً وتوظيفاً، يختلف عن الوضع في المجتمعات الصناعية المتقدمة، فليس هناك عناية كافية بالمعلومات من حيث ضبطها وتنظيمها ونشرها، أو تهيئتها للاستفادة منها، كما أن الاهتمام بالمعلومات لم يحظي بالجهود المناسبة علي المستويات الرسمية أو التجارية أو الأكاديمية، وكذا تفتقد الرؤية العربية لخطة قومية طموحة في هذا الشأن.

ويمكن توضيح بعض ملامح الوضع المعلوماتي والمعرفي في المجتمع العربي، مما يلي:

١-٣: الفجوة الرقمية:

يشير مصطلح الفجوة الرقمية إلي الدلالة علي الفروق بين من يمتلك المعلومة ومن يفتقدها، وكانت نشأة هذا المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد صاحبتها سلسلة من المسوح الإحصائية الدورية للحصول علي مؤشرات كمية عن حيازة الأفراد والمدارس والمكتبات لموارد تقانات المعلومات والاتصال، وارتباط هذه الحيازة مع عدة عوامل اجتماعية تشمل: فئة الدخل والسن والعرق ومستوي التعليم، والنوع (ذكر أو أنثي) وثنائية الحضر والريف. وكانت لنشأة المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية أثرها الواضح علي تحديد مفهوم الفجوة الرقمية، ومؤشرات قياسها، وكذلك الحلول المقترحة بشأنها، وقد اتسع المفهوم ليشمل مستويات مختلفة للفجوة الرقمية بين أقاليم العالم، وبين بلدان كل إقليم علي حدة.

وفي التحليل النهائي نجد أن الفجوة الرقمية حقيقة لا يمكن تجاهلها، إلا أنها ليست مشكلة تقانية في المقام الأول؛ فالتقانة تظل منتجا اجتماعياً، وقد جاءت تقانات المعلومات والاتصالات بمثابة تأكيد حاسم لهذا الرأي، وبقدر ما يحتاج تضييق الفجوة إلي توافر الوسائل الفنية بقدر ما يحتاج إلي نوع من الابتكار الاجتماعي، أو ابتكار ما بعد التقانة، وكذلك إلي توسيع مفهوم الفجوة الرقمية ليشمل الدورة الكاملة لاكتساب المعرفة.

إن وفرة المعلومات لا تعني بالضرورة توافر المعرفة، لقد كانت الشكوي في الماضي من الشح المعلوماتي، والآن باتت المشكلة هي الإفراط المعلوماتي، أو حمل المعلومات الزائد كما يطلق عليه أحياناً، وهي مشكلة لا تقل حدة، بحال من الأحوال، عن سابقتها. إن ما توفره شبكة الإنترنت من معلومات هائلة يمكن أن تكون عائقاً ما لم يتم تنظيمها وترشيحها من خلال توافر الأدوات المناسبة لتنظيم المعلومات في صورة مفاهيم ومعارف يمكن تطبيقها عمليا في حل المشكلات، ولا

بد في هذا الصدد التخلص من الوهم الزائف بتوافر المعرفة للجميع من خلال الانترنت، فالمعرفة ذات القيمة الحقيقية محاطة بأسيجة من السرية، ويتم السيطرة عليها بكل الوسائل الفنية والقانونية والإدارية الممكنة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢، ٧٠).

ويبلور تقرير التنمية الإنسانية للعام ٢٠٠٢م، الأبعاد المختلفة للفجوة الرقمية، في محوريين أساسيين، هما:

أ- المحور الأفقي: محور الدورة الكاملة لاكتساب المعرفة، وتشمل خمس مراحل هي: النفاذ إلي المعلومات، تنظيم المعلومات، استخلاص المعرفة، تطبيق المعرفة، توليد المعرفة الجديدة.

ب- المحور الرأسي: محور العناصر الأساسية لإقامة صناعة المعلومات، وتشمل: عنصر محتوي المعلومات، عنصر معالجة المعلومات، عنصر توزيع المعلومات، ويمثل عنصر المحتوي أهم هذه العناصر الثلاثة.

ويوضح الشكل التالي الأبعاد المختلفة للفجوة الرقمية، ويبين أن تغيير النظرة إلي الفجوة الرقمية في المجتمع العربي يتطلب مدخلاً أساسياً لتحديد البني التحتية المطلوبة، وكذلك الجهود اللازمة لتنمية الموارد البشرية القادرة علي إحداث التغيير المطلوب (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢، ٧١):

شكل (١) يوضح الأبعاد المختلفة للفجوة الرقمية

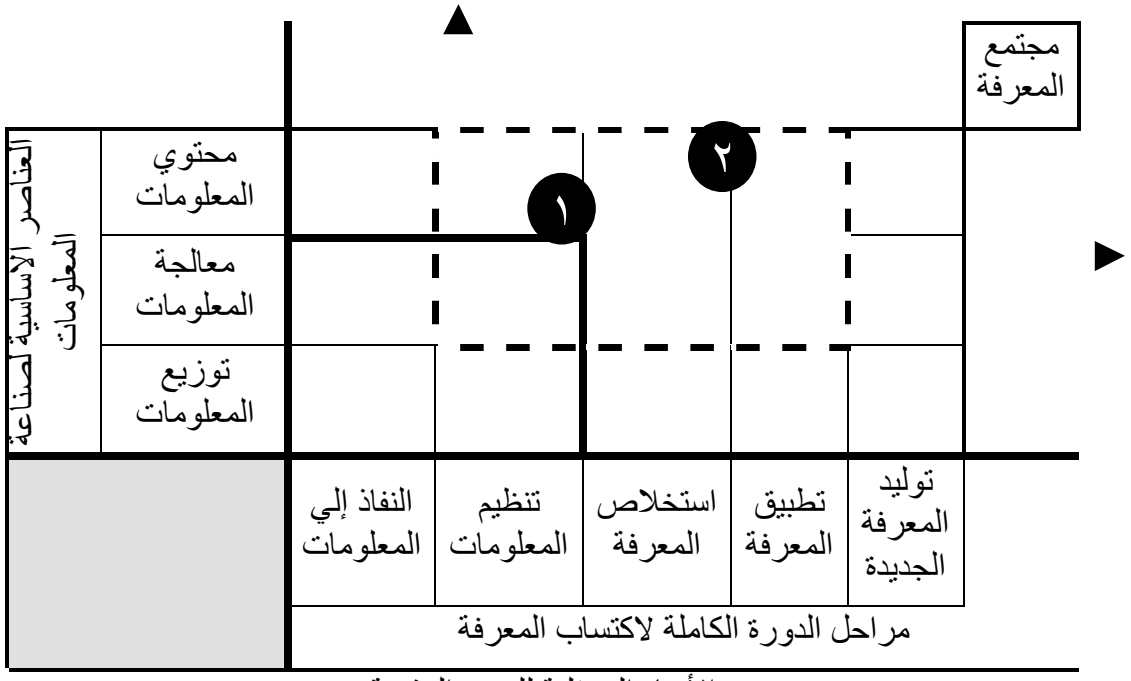

الأبعاد المختلفة للفجوة الرقمية

ويوضح الشكل أن معالجة الفجوة الرقمية والوصول إلي مجتمع المعرفة يتطلب إحداث درجة عالية من التوافق بين مراحل الدورة الكاملة لاكتساب المعرفة، وعناصر توزيع ومعالجة محتوي المعلومات، ويوضح الشكل أن أساليب التصدي للفجوة الرقمية، ينبغي أن ينطلق من المنطقة المظللة رقم (١)، ثم إزاحة بؤرة الاهتمام إلي المنطقة المظللة رقم (٢). وهنا يتبدي دور

وأهمية التعليم في الاستفادة القصوي من المعلوماتية بتقنياتها وأدواتها في معالجة الفجوة الرقمية وتعميق الهوية العربية.

هذا وتؤكد الدراسات علي أن الفجوة الرقمية التي يعيشها المجتمع العربي ترجع لأسباب سياسية واقتصادية وثقافية وعلية متعددة. بالإضافة إلي سبب آخر، يعتبر المعوق الرئيس لسريان التيار المعرفي في الكيان العربي هو ضعف التقدم التقني وضعف امتلاك التقانات الوطنية، باعتبار أن المعرفة في عصر المعلومات وثيقة الصلة بالتقانة، فعمليتي توظيف المعرفة وتوليدها يعتمد بدرجة كبيرة علي مستوي التقدم التقني.

ولقد أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية، إلي أن هناك عدة عوامل أساسية تعمل علي توسيع مدي الفجوة الرقمية بين البلدان العربية والعالم المتقدم، من أهمها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢، ٧٢–٧٣):

- كون تقانات المعلومات والاتصال بحكم طبيعتها ذات قابلية عالية للاحتكار والدمج، وذلك نظراً لما توفره من وسائل السيطرة المركزية، في تدفق السلع المعلوماتية.
- الانتقال إلي اقتصاد المعرفة، وتحويل عملية إنتاج المعرفة إلي الربحية، مما أدي بدوره إلي ارتفاع كلفة الحصول علي موارد المعرفة.
- ارتفاع كلفة إنشاء البنية التحتية لطرق المعلومات فائقة السرعة.
- النزيف المتزايد للعقول العربية، سواء الفعلي من خلال الهجرة، أو الرقمي من خلال شبكة الانترنت.
- سرعة تغير تقانات المعلومات والاتصال، يزيد من صعوبة التخطيط التقني وصنع القرار التنموي الاستراتيجي في المجتمع العربي.
- استعمار الفضاء المعلوماتي، حيث تستحوذ القوي العالمية المتقدمة معظم مناطق الفضاء المعلوماتي، وتستقطب علي الشبكة العالمية معظم الزوار.

برغم كل هذه المعوقات التي تعمل علي توسيع الفجوة الرقمية بين البلدان العربية والعالم المتقدم، فإن هناك عاملا رئيسياً جديداً يجب استثماره إلي أقصي حد، ألا وهو التوجه الاجتماعي الثقافي الحالي لصناعة المعلومات، خاصة فيما يتعلق باللغة العربية.

ومن العوامل التي تعمل علي توسيع الفجوة الرقمية بين البلدان العربية، بجانب العامل الاقتصادي، ما يلي:

- غياب سياسة قومية للمعلومات.
- ضعف دور منظمات الجامعة العربية والمنظمات الإقليمية الأخري في هذا المجال.
- قلة اهتمام بيوت التمويل العربية بمشروعات المعلوماتية.
- التضخم المطلوب في ميزانيات التعليم خاصة بعد التوسع في استخدام التقنية في المجال التربوي.

ويختلف تأثير كل من هذه العوامل ما بين مجتمع عربي وآخر، إلا أن مستوي التعليم يظل من أكثر العوامل تأثيراً في تحديد الفجوة الرقمية. ويمكن القول بأن نجاح الدول العربية في تضييق الفجوة عالمياً يتوقف بصورة أساسية علي نجاحها في تضييق الفجوة إقليميا، ويوحي هذا بضرورة إقامة تكتل عربي علي أساس معلوماتي.

هذا ويري البعض أن أساس الفجوة الرقمية في المجتمع العربي، هي فجوة العقل، فقد توقف العقل العربي منذ مدة، فهناك فجوة في الفكر الفلسفي، والفكر الإنساني، وفكر الفنون، والفكر التكنولوجي، والعقل الشعبي، بالإضافة إلي فجوة الفكر الثقافي، مما أنتج فجوة في الفكر التربوي، فالفكر التربوي هو الفكر الذي يرتبط بجميع هذه العقول، ولا يمكن أن يكون عقل التربية بدون هذه العقول، هذا يعني أنه لا يمكن أن يرقي الفكر التربوي إلا بوضع فلسفة جديدة، وهذا يعني أن التربية أصبحت إشكالية تتجاوز الوجبة المعرفية الجاهزة لكل العقول، وهذه هي رسالتنا إذا أردنا أن نتخلص من التبعية في التربية، لأنه لا مجال لعصر المعلومات إلا أن نخرق (علي، ٢٠٠٦، ٣٩ –٤٠).

وتتغير التربية طبقاً لطبيعة كل عصر، فإذا كان القرن التاسع عشر هو قرن اليقين، والقرن العشرون هو قرن عدم اليقين؛ فإن القرن الحادي والعشرون هو قرن التعقد، وعلي ذلك فمهمة التربية الأساسية هي إعداد الإنسان لمواجهة هذا التعقد، مما يعني أن التربية أصبحت إشكالية، ولا بد أن تصل إلي العلم المنضبط، فثلاثيات التربية أصبحت رسمي، ولا رسمي، وغير رسمي، والتعلم أصبح ذاتي، ومدي الحياة، وعلي اتساع الحياة، والثلاثية المعلوماتية الأخيرة الآن، هي ثلاثية مادة المعرفة، وطرق توظيفها، ووسائل تقديمها (علي، ٢٠٠٦، ٤٠١).

٢-٣: المشهد المعلوماتي:

في سياق ما تقدم عن الفجوة الرقمية وتداعياتها تتبلور الملامح الرئيسية للمشهد المعلوماتي العربي فيما يلي:

أ- ندرة وجود سياسات معلومات وطنية تحدد الأهداف والأولويات، وتطرح البدائل الإستراتيجية.

ب- صعوبة وجود سياسية معلومات قومية: فقد اقتصرت محاولات التكامل العربي في مجال المعلومات علي المستوي القطاعي، ومن أبرزها سلسلة الاستراتيجيات التي قامت بوضعها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والتي أولت اهتماما لا بأس به بأمور المعلوماتية في المجالات الثقافية والإعلامية والتربوية. إلا أن هذه التوجهات القومية لم تجد طريقها إلي الخطط القطرية في قطاعات المعلومات والثقافة والإعلام والتربية، وربما يرجع السبب في ذلك إلي السيطرة شبه الكاملة للحكومات علي هذه القطاعات في معظم البلدان العربية.

ج- انتشار مظاهر سلبية عديدة علي الساحة المعلوماتية العربية، من أمثلتها:

- تفشي التوجه القطاعي الذي عادة ما يتسم بالانعزالية لغياب عنصر التنسيق بين القطاعات.
- فوضي في اقتناء نظم الاتصالات تعوق عملية التوحيد والربط بين البلدان العربية، ومن أمثلة ذلك نظم الهاتف المحمول غير المتوافقة التي لا تتيح للمستخدم العربي استخدام هاتفه بين البلدان العربية.

د- هامشية استخدام المعلومات والاتصالات في التعليم والتدريب: حيث وضعت كل من مصر والسعودية والإمارات والأردن خططاً طموحة لإدخال الكمبيوتر في مراحل التعليم المختلفة، وهناك خطط ملحقة لإدخال خدمات الانترنت في هيئة معمل اتصالات في كل مدرسة، إلا أن هذه الخطط تواجه عدة عوائق أساسية، من أهمها: عدم التأهيل الكافي للمدرسين، نقص البرمجيات العلية باللغة العربية، ضعف تطوير المحتويات الدراسية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢، ٧٤–٧٧).

٤- الواقع العلمي العربي ومنظومة اكتساب المعرفة:

خطت البلدان العربية خطوات واسعة في التعليم، خاصة منذ منتصف القرن العشرين، ومع ذلك، فإن الإنجاز العلي لها، حتي بالمعايير التقليدية، لا يزال متواضعاً إذا ما قورن بالإنجازات في أماكن أخري في العالم، حتي في البلدان النامية. ويشير البعض إلي وجود مؤشرين عن الوضع العلي في المجتمع العربي، هما (الرشدان، ٢٠٠٣، ٩٤):

- مؤشر كمي: يتصل بالعجز عن تحويل التعليم في المجتمعات العربية إلي حق عام، وقصوره عن شمول كافة الفئات الاجتماعية، وانحصاره في مجال اجتماعي محدد.
- مؤشر نوعي: يتعلق بفقر المحتوي العلي وقصوره عن تلبية الحاجات المعرفية والعلمية، والتي يترتب عليها تخريج أفواج متلاحقة من أنصاف المتعلمين ممن لا تستفيد مؤسسات الإنتاج المختلفة من طاقاتهم وإمكاناتهم.

ورغم أن التقدم الكمي في التعليم العربي مُرض، غير أنه مازال هناك قصور في التعليم من ناحية الكيف، يتمثل في الآتي (عمار، ٢٠٠١، ٢٣–٣١؛ قويدار، ٢٠٠١، ١٠٨–١٠٩):

- ما يزال التعليم يعتمد علي التلقين، والتعليم السلطوي، واللفظي.
- يفتقد التعليم إلي الحوار وتنمية الذات، وينصب علي الماضي.
- يفتقد إلي تنمية قدرة المتعلم علي مواجهة الواقع والمستقبل.
- تعاني نظم التعليم ازدواجية وانقساماً في أنماط المؤسسات ولغة التدريس والمقررات بوجود ثنائيات: ديني/ علماني، عام/ فني، أجنبي/ وطني، حكومي/ أهلي، ذكور/ إناث... الخ.
- محدودية المعارف والمهارات وتخلفها عن التطورات المعرفية والتقنية العلمية مما يجعل مخرجات التعليم غير متوافقة مع المعارف والمهارات المطلوبة.

ولما كانت منظومة اكتساب المعرفة هي محصلة لمكونين أساسيين، هما نشر المعرفة وإنتاجها، إلا إن عملية نشر المعرفة وإنتاجها من خلال التعليم تواجه صعوبات عديدة - مما يؤثر بالسلب في تعميق الهوية العربية وتفعيلها - تتضح معالمها من الآتي:

- تواضع دور التعليم في نشر المعرفة: لا زال دور التعليم في نشر المعرفة في الدول العربية متواضعاً مقارنة باحتياجات التنمية فيها، فما زال التوسع الكمي في التعليم منقوصاً بسبب ارتفاع معدلات الأمية، خاصة في بعض البلدان العربية الأقل تطوراً، واستمرار حرمان بعض الأطفال من حقهم في التعليم الأساسي، وتدني نسب الالتحاق بالمراحل الأعلي من التعليم النظامي مقارنة بالدول المتقدمة، وتناقص الإنفاق علي التعليم خاصة منذ عام ١٩٨٥، مما يعرقل نشر المعرفة وتطورها في المجتمع العربي.

وتتمثل أخطر مشكلات التعليم في البلدان العربية في تردي نوعيته، وذلك ما يقوض تحسين نوعية الحياة للإنسان العربي وإثراء قدرته. ويطرح ذلك تحديات خطيرة في وجه المكونات الرئيسية للنظام العلي التي تؤثر في نوعية التعليم، وتضم السياسات العلية، والمعلمين وشروط عملهم، والمناهج الدراسية، ومنهجيات التعليم. وهنا يمكن القول بأن الاهتمام الواعي بعنصري النوعية والتميز، وإتاحة فرص التعليم بمختلف مراحله للجميع، هي المفاتيح الحقيقية لتعظيم دور التعليم في نشر المعرفة في المجتمع العربي وفي تعميق الهوية العربية.

- مناخ التعليم لا يساعد علي إنتاج المعرفة: لما كان تحويل الثروة المعرفية إلي رأس مال معرفي، يتطلب إنتاج معارف جديدة في مختلف العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانيات والفنون والآداب. ويتطلب بيئة علية مؤسسية تشجع علي البحث العلمي وتسمح بالتجديد والتطوير؛ فإن تحويل الثروة المعرفية إلي رأس مال معرفي يتطلب مناخاً تربوياً ومؤسسة علية تشجع علي التعليم والبحث العلمي الجاد في مختلف القطاعات.

ويشير وضع التعليم في المجتمع العربي الذي يسير وفق سياسة غير مشجعة علي التعليم وغير مواتية للبحث العلمي والتجديد التربوي، إلي تدني مجالات إنتاج المعرفة، وبخاصة في مجال البحث العلمي، فإلي شح الإنتاج فيه، يشكو البحث العلمي من ضعف في مجالات البحث الأساسي وفي مجال تقنية المعلومات والبيولوجيا الجزيئية، ويعاني من انخفاض الإنفاق عليه (إن إنفاق الدول العربية في الوقت الراهن علي البحث والتطوير لا يتجاوز اثنين بالمائة من إجمالي الدخل المحلي، ويدفع أغلبه كرواتب). كما يعاني من غياب الدعم المؤسسي له، وعدم توافر البيئة المواتية لتنمية العلم وتشجيعه، إضافة إلي انخفاض أعداد المؤهلين للعمل فيه. فلا يزيد عدد العلماء والمهندسين العاملين بالبحث والتطوير في البلدان العربية علي ٣٧١ لكل مليون من السكان، وهو أقل بكثير من المعدل العالمي البالغ ٩٧٩ لكل مليون من السكان. وبوجه عام، تقل نسبة الملتحقين بفروع العلوم في التعليم العالي في جميع البلدان العربية، بالمقارنة ببلدان ناهضة في ميدان المعرفة مثل كوريا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣، ٢–٤).

أما الإنتاج العلمي في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية فيخضع في العالم العربي إلي قيود كثيرة. فحرية التعبير الفكري محورية في العلوم الإنسانية أكثر مما هي مطروحة في العلوم الطبيعية أو التقنية، وذلك بحكم طبيعة الموضوع، لا بحكم طبيعة الفكر أو صاحبه. وتتدخل السياسة والقوانين المتصلة بها، بشكل مباشر أو بقنوات غير مرئية، في رسم الخطوط الحمراء للبحث العلمي، وذلك إضافة لما هوموروث ومستبطن من حدود اجتماعية ثقافية.

٥- أبعاد أزمة الهوية العربية في سياق المحددات المجتمعية لمنظومة المعرفة:

يعايش الإنسان العربي" المعاصر" عالمين متناقضين، حاملاً في شخصيته ثقافتين متباعدتين يصعب التقريب بينهما، ثقافتين غير متكافئتين، ثقافة تراثية مفعمة بالمواطنة الأصيلة، وأخري عولمية تغريبيه تسلبه الأولي، وتدفعه نحو عصرنه فردية كوكبية مصطنعة. وبين العالم الأول والعالم الثاني يقف الإنسان العربي عاجزاً عن الوصل بين ماضيه التراثي، وبين عصرنة الآخر المغتربة عنه، فيصبح –شأنه شأن غيره في دول الجنوب الفقير – منفصماً في ذاته، مغترباً في ثقافته، لا يعرف كيف يواجه تجليات العولمة وإشكالية الخصوصية، فيعيش في عالم من الوهم ونسق من الخيال يصنعه لذاته، إما هرباً من واقعه، أو عجزاً عن الفكاك منه، فلا يجد مخرجاً إلا أن ينكص إلي ماضيه، ومع ذلك قد يسعي للعصرنة المظهرية، فيصبح ممسوخ الشخصية، فاقد الهوية، غير قادر حتي علي التكيف مع الواقع، أو التصالح مع الأنا، أو التعايش الحر مع الآخر من أجل إعادة إنتاج الذات (حجازي، ١٩٩٩، ١٢٣–١٢٤).

وفي سياق المحددات المجتمعية (السياسية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية) لمنظومة المعرفة في المجتمع العربي، والتي بفعلها يواجه المجتمع العربي منظومة مركبة من العوامل والقضايا التي تؤثر في بنية العقل العربي، وتهدد البناء الاجتماعي، بل وتعوق حركة انطلاق المجتمع العربي نحو مجتمع المعرفة، حيث يجد الإنسان العربي نفسه متأرجحاً بين تيارات سياسية وثقافية وفكرية واقتصادية متضاربة، مما يضعف انتمائه ويشعره بالاغتراب عن المجتمع، ومن هنا تبدأ أزمة هوية الإنسان العربي.

ويمكن بلورة أهم العوامل والقضايا الشائكة التي تؤرق العقل العربي وتضعف انتمائه وتهمش هويته، وتشكل أزمته، وتهدد كيانه الثقافي، فيما يلي:

- تغريب الثقافات الوطنية من خلال آليات أصبحت أكثر قوة مثل وسائل الإعلام والتقنية الحديثة، واحتكارها علي مستوي المعرفة والتشغيل. وكان لصناعة الثقافة الدور الأكبر، حيث تم توجيه نمط الثقافة نحو إعادة إنتاج وتقوية منطق الاستهلاك لدي الشعوب العربية (حجازي، ١٩٩٩، ١٣٦ – ١٤٢).
- الاختراق الثقافي والهيمنة علي الثقافات التقليدية بهدف طمس هوية الشعوب، وقد تعدد آليات هذه الهيمنة كماً وكيفاً بين ثقافة قومية وأخري. فالبرامج التي تبثها الإذاعات المختلفة حتي العربية منها، تظهر تفوق الحضارة الغربية، ومناهج التعليم في المدارس والجامعات ومراكز البحوث كلها تشير إلي ذلك (سكران، ٢٠٠١، ١٠٤–١١٢).
- التنميط الثقافي، فالعولمة تعبر عن نمط معين من الحياة شاع الاعتقاد بضرورة إتباعه، بل وتبنيه كفلسفة ونظرة معينة إلي الحياة والكون. ومن هذه الفلسفة التخلي عما يسمي بالخصوصية، واستخدامها مختلف وسائل القهر المادي والسياسي والسيكولوجي والعقلي لتصدير ما هو خاص علي أنه إنساني وعام.
- تنميط السلوك البشري في اتجاه ثقافة معممة، أوما يسمي بثقافة الأمركة، هي ثقافة المأكولات السريعة والجينز، والتي يتم الترويج لها تحت مسمي ثقافة العولمة (أمين، ١٩٩٨، ٦٠–٦٩).
- التدويل الثقافي، فعملية نقل الصناعات التقليدية من المراكز الرأسمالية المنتجة للمعرفة والمتحكمة فيها، إلي بعض الأجزاء الأخري من العالم، إما لاستغلال الأيدي العاملة الرخيصة في الدول المتلقية لهذه الصناعات، أو تفادي تلوث البيئة في المراكز. ومع أن هذه العملية (نقل الصناعات) تدخل في عملية تدويل الاقتصاد، إلا أبعادها الثقافية الخفية أخطر بكثير من أبعادها الاقتصادية.
- تكوين قوي عولمية من رجال الأعمال فاقدة الهوية، لا تنتمي إلي بلد بعينه، تستطيع وفقا لمواقعها علي خريطة العالم نقل نشاطها من مكان إلي آخر تبعاً لمقتضيات تعظيم الفائض الاقتصادي الرأسمالي علي النطاق الدولي، وذلك بفعل آليات ثورة المعلومات والاتصالات.
- عدم مواءمة ما يتم استيراده من النماذج الغربية لطبيعة احتياجات المجتمع العربي مما يشكل تيارات مناقضة تحاول إحياء السلفية تحت تبرير الخصوصية الثقافية.
- ازدواجيات الثقافة العربية، ازدواجية التقليدي والعصري، ازدواجية الأصالة والمعاصرة، في الثقافة والفكر والسلوك (الأنصاري، ٢٠٠٣، ١٤–٢٥).
- التبادل الثقافي غير المتكافئ، حيث يردد البعض لمقولات سائدة في "سوسيولوجيا التحديث" حول إيجابيات الاحتكاك، والانتشار الثقافي الناتج عن نقل ثقافة المجتمع الحديث إلي المجتمع التقليدي. لكن يخطئ من يتصور أن التبادل الثقافي أمر وارد بين ثقافتين غير متكافئتين، بل يخطئ أكثر من يري أن الاحتكاك الثقافي والانتشار يساعد الدول الفقيرة في تخطي مرحلة التخلف، ففي كل حالات التبادل الثقافي غير المتكافئ (الاختراق أو الغزو) فإن الثقافات التقليدية تفقد مقومات استمراريتها، وبالتالي تطمس هويتها (سكران، ٢٠٠١، ١٠٧–١٠٩).

وفي مواجهة هذه العوامل والقضايا تنوعت التساؤلات حول هوية الإنسان العربي؛ وحول مدي قدرته علي الصمود؟، وحول طبيعة النظام الاجتماعي الذي ينتمي إليه أو كان يشعر نحو الهوية؟

وربما تكون التساؤلات المثارة هي جزء من تكوين سمات شخصية جديدة تحمل بين طياتها تناقضات ثقافية في ظل متغيرات عصرية مفروضة علي الإنسان العربي، فالاغتراب والفردية والمادية والاستهلاك الترقي هي سمات ترسخت في مجتمعاتنا العربية، حيث تحولت الثقافة العربية إلي ثقافة من نوع جديد، ربما تقترب من المفهوم الذي قدمه كارل بولاني في كتابه "التحول الكبير بحضارة السوق" حيث يصبح كل شيء خاضع لشروط ولنظام السوق "حتي روح الإنسان نفسه" غير أن ذلك كله مرهون بمدي قدرة الإنسان العربي علي المواجهة (حجازي، ١٩٩٩، ١٤٣). ومن هنا يمكن القول بأن أزمة الهوية تثور حينما يكون هناك غموض في طبيعة وأولويات الانتماء، أو حينما يكون هناك افتقار إلي إدراك سليم للتمحورات المادية والمعنوية للذات الجماعية.

وعلي ذلك تعددت الآراء وتنوعت في التعبير عن أزمة الهوية في سياق المحددات المجتمعية، منها (عبد الكافي، ٢٠٠١، ٢٦–٢٨؛ وطفه، ٢٠٠٣، ٦٤–٦٨):

- أزمة الهوية: هي نزاع بين الجذور والمعني والمؤثرات الخارجية، وتعني تنازعاً نفسياً داخلياً للمواطن بين الاندفاع نحو الانتماء المغروس بداخلنا، ذلك الانتماء الذي يبثه النظام السياسي والإطار الاجتماعي المحيط بالإنسان خارجياً (Friedman, 1989, 62–64).
- أزمة الهوية: تأتي لأن الهوية ملتصقة بمفهوم الاستمرارية والدوام والحفاظ علي علامات وصور ثابتة غير متغيرة، وكذلك تحدد تمايز ووحدته وتماسكه الكلي والضروري، وكذلك هي ما يربط بين عالمين ويقيم علاقة تشابه بينهما، وأي تأثير أو تضارب في تلك المفاهيم الخاصة بالهوية، يؤدي إلي وجود أزمة في مضمون الهوية لتعارضها مع الواقع أو مع المجتمع أو مع الهويات الأخري الكامنة في النفس البشرية.
- الهوية دائماً في أزمة: وحتي توكيد الهوية بحد ذاته يعتبر أزمة، وأزمة ناتجة عن واحد من اثنين: إما إحساس بانفصام الشعور بأن "نحن" ليست هي "نحن"، وإما تقيد قسري بالآخرين من الخارج.
- أزمة الهوية: تبدأ عندما تكون صفات معينة لأي من ثقافة الجماهير والصفوة أو كلتيهما تشكل تهديداً رئيسياً للأفراد والحكام أو لكليهما.
- أزمة الهوية: ليست مجرد مشكلات ثقافية داخلية مثل الصراع بين العنصرية والتمسك بالتقاليد، أوبين ثقافة الريف والحضر، وإنما تعبر عن حقيقة الصراع بين الثقافات الوطنية والثقافات الأجنبية
- أزمة الهوية موجودة في المجتمعات المتقدمة والمتخلفة والنامية: وبخاصة الدول النامية التي تواجه المشكلات فتعود منكمشة إلي تقاليدها القديمة، مما يؤدي إلي صراع وأزمات (Wahba, 1985, 29–31).
- أزمة الهوية في العالم العربي: هي انعكاس لما يمر به العالم من أزمات ثقافية واجتماعية داخلية.

هذا ويربط الباحثين في مجال الاجتماع السياسي بين أزمة الهوية، وبين الفجوة الثقافية بين الحكام والمحكومين، وتتحدد هذه الأزمة من المؤشرات الفاصلة في العلاقات بين الحكام والشعوب.

وهنا تتضح العلاقة بين أزمة الهوية والتنمية السياسية، فمعالجة أزمة الهوية تعني التغلب علي الكثير من أزمات التنمية السياسية.

نخلص مما سبق مع ما تؤكده الأدبيات أن أزمة الهوية في المجتمع العربي تعود لمنظومة مركبة من التحديات، من أهمها: تحدي تحديد المصطلحات، تحدي الغرب، تحدي العولمة، تحدي الازدواجية الثقافية، تحدي وجود فلسفة تربوية، تحدي الفلسفة العلية، تحدي الجمع وعدم التعارض بين العروبة والإسلام، تحدي التعامل مع التراث، تحدي التجزئة السياسية، تحدي الحرية، (الدوري، ١٩٩٩، ٧–١٤؛ غريب، ٢٠٠٠، ١٢٤–١٢٧).

والمطلوب إذاً للخروج من أزمة الهوية في سياق المعلوماتية، بلورة خطاب عربي معلوماتي نابع من الواقع وقائم علي نقد العقل العربي، وهنا تتضح مسئولية قادة الفكر العربي في سياق المعلوماتية أن يستمدوا من هويتهم العربية مشروعاً معلوماتياً نهضوياً وعملياً لإصلاح أوضاعهم المعرفية القائمة، والأجدر صياغة هذا المشروع المعرفي وفق برامج وتطبيقات في الإصلاح العلي والسياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

وفي إطار كل ذلك تبدو الحاجة ملحة إلي مراجعة نظمنا العلية، وإعادة هيكلتها وتطوير برامجها ومناهجها ووسائل لتحقيق التعليم المتميز الذي يكفل غرس الهوية وتفعيلها في وجدان الإنسان العربي، ومن هنا جاءت ضرورة وأهمية توظيف المعلوماتية في التعليم لتعميق الهوية العربية

٦- ضرورات توظيف التعليم للمعلوماتية في تعميق الهوية العربية:

٦-١ ضرورات تتعلق بأزمة هوية الإنسان العربي:

الإنسان العربي يعيش أزمة هوية تتضمن في طياتها عدة أزمات ترجع إلي عمليات القهر والتهميش وفقدان الذات، التي تعاني منها الشعوب العربية، ويعبر عن هذه الأزمات في الشكل التالي (حمدان، ١٩٩٨، ٣٨-٤٧):

شكل (٢) يوضح هرم أزمات الإنسان بالبلدان النامية

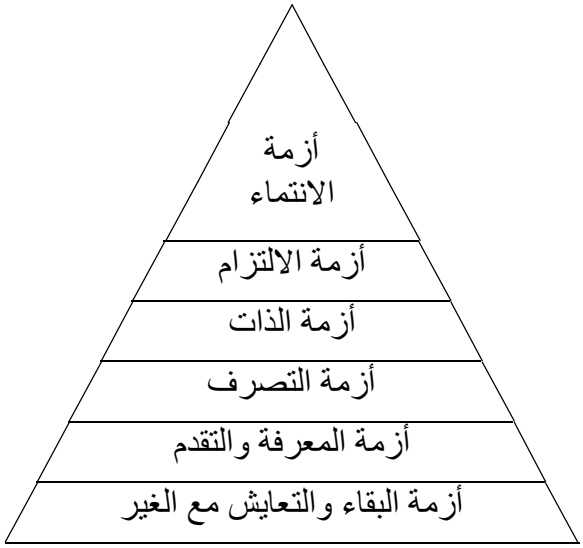

وتلك الأزمات التي يعيشها الإنسان العربي تنعكس علي رؤيته واتجاهاته ووعيه الإدراكي والسلوكي. وتؤثر أزمة المعرفة والتقدم بوجه خاص علي عمليات التفكير لديه وعلي طريقته في

النقد والتعبير، وتثبط مقومات الإبداع لديه، وتفقده القدرة علي الاستنتاج، وتضعف قدرته علي صنع واتخاذ القرار...، الأمر الذي يضعف من انتمائه والتزامه وإقباله علي الحياة، وبالتالي ضعف الهوية وفقدان الذات. ومن هنا تتبدي ضرورة توظيف التعليم للمعلوماتية لتعميق الهوية العربية.

٢- ٦ ضرورات تتعلق بالصفات المرغوبة في المتعلم العربي:

هناك صفات مرغوبة في المتعلم العربي تستبطن قوة الهوية وعمقها، تستدعي ضرورة توظيف المعلوماتية في التعليم لتنميتها، منها:

- الانتماء والولاء والإخلاص.
- السعي الدؤوب مع الجلد والمثابرة.
- التمرس والشوق لاكتساب المهارات الجديدة.
- الخبرة العلمية والعلمية.
- الحضور الذهني ويتوفر لديه الدافع للتعليم.
- يؤمن بأهمية البحث والاستقصاء.
- يمتلك القدرة علي حل المشكلات..
- يستوعب التقنيات الحديثة واستخداماتها الوظيفة.
- يعي قضايا ومشكلات المجتمع.
- يمتلك مقومات التعلم الذاتي.
- يستوعب المعرفة وينقدها.
- يوظف المعرفة ويطبقها.
- منتج وناشر المعرفة.

ثالثاً: التصور العلمي المقترح لتوظيف المعلوماتية في تعميق الهوية العربية

تؤكد الدراسات الكثيرة أن الاتجاهات العالمية في التربية تسير نحو المزيد من التركيز علي مضمون التعليم Educational Content والعمل علي تحسين جودته. ولا يقصد بالمضمون أي مضمون مثقل بالمعلومات والمهارات والأنشطة وغيرها وإنما لابد أن يكون المضمون موجهاً، أهدافاً وبناءً ونتيجة، نحو صياغة إنسان يستطيع أن يتعامل ويتواءم مع العصر بما فيه من تحديات وتطورات، وهذا يعني التركيز علي المؤسسة العلية بكل ما فيها من عناصر ضرورية للعملية العلية من أفراد وأساليب وتنظيمات وعلاقات وتفاعلات.

١: غايات التصور المقترح:

الغاية الرئيسة: التوظيف الأمثل للمعلوماتية في التعليم بما يعمق هوية الإنسان العربي ويفعلها في عصر المعلوماتية.

الغايات الفرعية: الغايات الفرعية للتصور المقترح تستقي من تقرير اليونسكو للتربية في القرن الحادي والعشرون " التعليم ذلك الكنز المكنون " الذي يؤكد علي أن إعداد وتكوين الإنسان للقرن الحادي والعشرون يستلزم تحقيق الغايات الأربع التالية (علي، ٢٠٠٠، ٣١٥ – ٣١٧؛ الشراح، ٢٠٠٢، ٥٢٨ – ٥٣٠؛ طعيمة، ٢٠٠٦، ٣٣ – ٣٤):

- تعلم لتعرف: وتعني التعلم للمعرفة، أي لابد أن ينمي مضمون المناهج العلية عمليات التفكير والمهارات واكتساب المعرفة بشكل لا تنفصل فيه المعلومات والعلوم المكتسبة عن وظائفها وأهميتها في حياة الإنسان.
- تعلم لتعمل: وتعني ربط المعرفة التي يقدمها التعليم، بالعمل وبحاجات المجتمع من تخصصات وعلوم.
- تعلم لتكون: وتعني تنمية التعليم للشخصية المتكاملة للفرد، بدنياً وذهنياً ووجدانياً وروحياً.
- تعلم لتشارك: وهو غاية سامية تؤكد علي دور مناهج التعليم في نبذ العصبيات والعنف والطائفية، والتأكيد علي العمل الجماعي وروح الفريق واحترام ذوات الآخرين.

وبالتالي فإن تطوير غايات التربية لتناسب عصر المعلوماتية يستلزم تغيير الكثير من مفردات المؤسسات التربوية، وبخاصة مفردات المؤسسة العلية، وتعديل النظرة الاجتماعية لوظيفية المدرسة والجامعة. وإحداث تغييرات مناسبة في بيئة التعلم من تنظيم الصف الدراسي، وإدارة الدرس بفاعلية، وتطوير العلاقات بين المعلم والطالب، وتحديث مواد التعلم.

٢: أهداف التصور المقترح:

يهدف التصور المقترح إلي:

- بناء رأس مال بشري عربي راقي النوعية يتمتع بخصائص الهوية ويمتلك مقومات تفعيلها والحفاظ عليها.
- تأسيس نموذج علي عربي فائق المرونة ودائب التطور يسهم في تعميق هوية الإنسان العربي وتفعيلها.
- الإسهام في بناء مجتمع معلومات عربي يوفق بين مطالب العصر التقنية، وبين الخصوصية الثقافية والقسمات الوطنية ومكونات الهوية.
- إنماء الوعي بضرورة تضافر وتكامل جهود المؤسسات التربوية ومؤسسات المجتمع المدني في استيعاب المعرفة ونشرها وتوظيفها في تفعيل هوية الإنسان العربي.
- التوعية بضرورة استحداث برامج علية تفعل المعلوماتية بآلياتها، وتسهم في تعليم الكبار.
- إتقان المتعلم لمهارات التعلم الذاتي واستخدام التقنيات الحديثة.
- إطلاق الطاقات الفكرية والذهنية للمتعلم العربي لرفع مستوي تأهيله العلمي والتقني وإدراكه لمعترك الحياة.
- إكساب المتعلم سلوكاً أصيلاً فيما يتعلق بتعقب المعلومات ونقدها، وتوظيفها، وتطبيقها، ثم إنتاجها.

٣: أهمية التصور المقترح:

تبدوا أهمية التصور المقترح، في الآتي:

- تعزيز روح المواطنة والانتماء، بما يعزز من هوية الإنسان وولاءاته.
- إحداث نقله معلوماتية في منظومة التعليم، تعمل علي تنقية التراث وتعميق الهوية العربية.

- تحقيق الانسجام بين مستجدات العصر وإمكانات وقدرات الإنسان العربي.
- توفير فرص التعليم للجميع، مع مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين، استجابةً للحاجات المجتمعية.
- خلق فرص علية جديدة تستثمر قدرات الإنسان العربي وتؤكد تفرده وتميزه.
- تحقيق التواصل العلمي عبر المؤسسات المعنية بتعليم الإنسان العربي.
- تعزيز القدرات التنافسية لمؤسسات التعليم العربي في مجتمع المعرفة.

٤: منطلقات التصور المقترح:

ينطلق التصور المقترح من القناعات التالية:

- إن التعامل مع نتائج الثورة التكنولوجية وطفرة المعلوماتية والاتصالات لن يتأتي وفق العقلية أو المنطق أو الأساليب العادية الدارجة، علمية كانت أم تدريبية. فالثورة المعلوماتية تتطلب برنامج وطني وقومي لا يكون هدفه مجرد "محو الأمية الأبجدية" و"محو الأمية الكمبيوترية"، بل هدفه إتاحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والمعرفة لجميع الطلاب في التعليم العام والتقني المهني والجامعي بما يؤهل الأجيال الصاعدة بالفكر المتطور.
- إن تربية العقل هي أساس التقدم، فالفعل يبدأ في العقل، والتربية لنهضة العقل تقوم علي دعائم النقد والإبداع.
- إن الدعم المناسب لتطوير التعليم يمثل النواة الأساسية والبداية الحقيقية لتفعيل مشاركة المنظومة العلية في عمليات التنمية المختلفة من خلال إعداد المواطن المنتج المعتز بهويته الحضارية العربية.
- إن التنمية المهنية المستمرة للمعلم، وتحديث المناهج، والارتقاء بالأنشطة، والتوظيف الحيوي للتقنية، ومعالجة البيئة التربوية...، من أولويات تطوير التعليم وتحقيق الإصلاح الشامل للتعليم.
- إن التقدم في التعليم والترقي في آلياته من أبرز مظاهر التنافس الدولي، والوجود الحضاري، ومن الطبيعي أن تكون الولايات المتحدة من أشد البلدان اهتماما بقضية التعلم من أجل الحفاظ علي تفوقها العالمي، وشحذ قدراتها التنافسية إزاء أوروبا واليابان، وانضمت إليها الصين أخيراً، التي تسعي حالياً لتوظيف الانترنت في نهضة علية تجوب أرجاء الريف الصيني (علي وحجازي، ٢٠٠٥، ٢٦٨).
- المتعلم المثقف معلوماتياً يستطيع الوصول للمعلومات واستيعابها بفاعلية وكفاءة.
- المتعلم المثقف معلوماتياً يستطيع تقويم المعلومات بأسلوب ناقد.
- المتعلم المثقف معلوماتياً يستطيع توظيف المعلومات وتطبيقها بشكل صحيح ومبدع.

٥: معايير التصور المقترح:

هناك عدة معايير مجتمعية، تشكل ركيزة لبنية تربوية جديدة تسهم في توظيف المعلوماتية في التعليم وتشكيل نمط ثقافي يعلي من قيمة الإنسان، مما يؤدي إلي تعميق هوية الإنسان العربي، وهي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢، ٥١-٥٢):

- مركزية الفرد في العملية التربوية، دون أن يعني ذلك قلة الاهتمام بالجماعة أو غياب السلوك التعاوني، ويتفرع عن ذلك اعتماد فلسفة تربوية تقوم أساسا علي احترام الكرامة الإنسانية للفرد.
- المعرفة الحديثة هي بذاتها قوة، ويستدعي ذلك تربية النشء العربي علي موقف عقلاني واضح من المشاكل الطبيعية والإنسانية.
- إعلاء قيمة الحوار في تربية الإنسان العربي الذي يمكن أن ينتهي إلي الاختلاف الخلاق بدلاً من حتمية الاتفاق.
- تكمن القيمة الحقيقية لأي شيء في العمل الإنساني المبدع، لذا يتعين إعادة صياغة التعليم في الوطن العربي بشكل يؤكد أسبقية الإبداع وكرامة العمل والإنتاج.
- إثارة روح التحدي في الإنسان العربي وبناء قدرته علي صنع مصيره من خلال الاستجابة الخلاقة لمحيطه الكوني.
- إيلاء عناية خاصة بالفئات الأضعف اجتماعيا خاصة البنات، لتمكينهم من التعليم بما يتناسب مع قدراتهم.
- تأكيد حق المتعلم في تربية متكاملة تستهدف نموه البدني والعقلي والوجداني والاجتماعي والمعرفي في تكامل وانسجام.
- اشتقاق غايات العمل التربوي العربي من الرؤي الكونية لتربية عصر المعلوماتية ومجتمع المعرفة.

٦: محاور التصور المقترح:

تدور محاور التصور المقترح لتوظيف المعلوماتية في التعليم بغية تعميق هوية الإنسان العربي، حول دور المعلوماتية في الارتقاء بمكونات الهوية من اللغة والدين والتراث التاريخي والتفاعل الثقافي، ويتضح ذلك فيما يلي:

أ. المعلوماتية وتفعيل اللغة العربية:

اللغة من أبرز سمات المجتمع الإنساني، وما من حضارة إنسانية إلا وصاحبتها نهضة لغوية، وما من صراع بشري، في رأي كثيرين، إلا ويبطن في جوفه صراعاً لغوياً. واللغة هي الأداة التي تصنع من المجتمع واقعاً، والوسيلة الأساسية التي تحدد صلة الإنسان بهذا الواقع، وهي العامل الحاسم الذي يشكل هوية هذا الإنسان ويضفي علي المجتمع طابعه الخاص. فالهوية نتاج المعاني التي يشيدها الأفراد عبر اللغة، والطابع الخاص للمجتمع هو وليد تفاعل ما يسري بداخله من خطابات لغوية ترتهن بالمتغيرات التاريخية، وتعكس كل ما تموج به المنظومة المجتمعية من أوجه الوفاق والصراع.

لم تصدق هذه المقولات، ومثيرتها، عن أهمية اللغة في صياغة المجتمع الإنساني قدر ما تصدق علي مجتمع المعرفة، سواء بالنسبة للآمال أو للتحديات التي ينطوي عليها. هذا عن المجتمع الإنساني بصفة عامة، أما بالنسبة للوطن العربي الساعي لدخول مجتمع المعرفة فتكتسب هذه المقولات مزيدا من المصداقية والأهمية، فاللغة العربية، بلا شك، أبرز ملامح الثقافة العربية، وإن كانت منظومة المعرفة، هي مناط الأمل في تجاوز المجتمعات العربية لتخلفها الراهن، فمنظومة اللغة، هي من أهم مداخل بعث الحيوية في جميع أرجاء منظومة المعرفة هذه.

وفي ضوء الأزمة التي تعانيها اللغة العربية وهي أزمة مركزية لا تقل خطورة وتعقيداً عن الأزمات الأخري التي تواجهها المجتمعات العربية، يتعين استغلال الفرص العديدة التي يتيحها مجتمع المعرفة لمواجهة التحدي اللغوي الراهن في المقام الأول، وتفجير الطاقات الكامنة في اللغة العربية. ولعل من أهم هذه الفرص المتاحة لهذا القصد والتي تعمل علي تحقيق توظيف المعلوماتية في التعليم لتفعيل اللغة العربية، بغية تعميق الهوية العربية، هي:

- الثورة العلمية التي تشهدها اللغويات الحديثة، إذ أفرزت العديد من المناهج العلمية التي يمكن بها تناول الكثير من جوانب إشكالية اللغة العربية التي استعصت علي الحل فيما مضي.
- التطور التقني الهائل في " هندسة اللغة " حيث يمثل نظام اللغة بتعقده الشديد موضوعاً مثيراً للتناول الهندسي بما هوفن السيطرة علي النظم المعقدة.
- الإفادة مما تزخر به شبكة الانترنت من مواقع عديدة لتعليم وتعلم اللغة الانجليزية للناطقين ولغير الناطقين بها، وتطوير مواقع مشابهه لخدمة اللغة العربية تخدم شتي الفئات.
- تعاظم الاهتمام العالمي بالتنوع اللغوي، حيث اتجهت منظمة اليونسكو نفسها إلي الاهتمام بمسألة التنوع اللغوي وتعدد اللغات وما يكتنفها من مخاطر الانقراض.
- المبادرات المشجعة التي تقوم بها مجموعات من الباحثين في عدد من الأقطار العربية في مجال نظرية الأدب وعلم النص الحديث والمعجميات، والإنجازات التي أثبتت جدواها في معالجة اللغة العربية آلياً، وبخاصة في مجالات عالم الصرف والنحو واستخدام الكمبيوتر في بناء الميكانزم العربية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣، ١٢٠ – ١٢٢).

غير أن هذا كله ليس بكاف لحل أزمة اللغة العربية وتأهيلها للاستجابة للتطورات العميقة في الثقافة والعلم وجملة المستجدات الكونية، فثمة وجه آخر للمشكلة يتمثل في علاقة اللغة العربية نفسها بمنظومة اكتساب المعرفة.

وحتي يمكن توظيف المعلوماتية في تفعيل اللغة العربية وتعميق الهوية، يستلزم الآتي:

- نشاط بحثي ومعلوماتي جاد في ميدان اللغة العربية، علي مستوي المجتمع العربي، يشارك فيه علماء اللغة العربية مع أصحاب الاختصاصات الأخري، للتعاون علي: وضع معاجم وظيفية متخصصة، تعريب المصطلحات العلمية ونحت ما يمكن اشتقاقه دون تقعر، بحوث لتيسير قواعد اللغة العربية وتبسيط مصطلحاتها، وضع كتب عامة لقواعد العربية بصرف النظر عن المناهج القطرية.
- تيسير اكتساب اللغة العربية السليمة من خلال مختلف قنوات التعلم النظامية وغير النظامية.
- الاجتهاد في حوسبة Computation اللغة العربية.
- إثراء المحتوي باللغة العربية علي شبكات المعلومات.

ب. المعلوماتية وإعلاء مقاصد الدين:

لا شك في أن علاقة الدين بالمعرفة وإنتاجها ترتبط ارتباطاً عضوياً بالمفهوم الذي يتحدد عن ماهية الدين وموقفه الشامل من الدنيا. ولا جدال في أن صحيح الدين بعيد عن أي أثر سلبي علي اكتساب المعرفة. وفي عصر الازدهار العلمي العربي دليل دامغ علي ذلك. علي العكس، قام في ذلك الحين تآزر قوي بين الدين، ممثلاً في الإسلام وبين العلم. وبالنسبة للمعرفة علي "وجه الخصوص"، فإن في صحيح الدين، والإسلام تحديداً، حافزاً أكيداً علي اكتساب المعرفة، غير أن التوظيف السياسي، بل والتجاري، للدين قد ساهم في تغيب المعرفة بصحيح الدين وبالكون علي حد

سواء، مما يعرقل فرص النهضة في البلدان العربية. وليس هذا الموقف، كما قد يتصور البعض، نطقا ضد بعض حركات الإسلام السياسي المتشددة فحسب، فإن بعض الحكومات العربية، وبعض القوي المجتمعية وحتي بعض المؤسسات الدينية التقليدية، قد التمست تأويل الدين وسيلة لفرض سطوتها وإعادة إنتاج هيمنتها علي مقدرات الشعب العربي. وقد آن للتوظيف السياسي للدين أن ينقضي وصولاً للمعرفة والحرية في الوطن العربي.

وخالص هذا كله أنه من أجل رد الاعتبار لدور الدين في التنمية الإنسانية، وفي إنتاج المعرفة بوجه خاص، وعلي الأخص توظيف المعلوماتية في خدمة الدين، يتوجب استحضار النصوص الدينية المطابقة لواقع الحال والمستقبل المنشود والتي تؤكد علي ثلة من القيم الأساسية التي تربط ربطاً جوهرياً بين مقاصد الدين نفسه وبين تطور الحياة ونمائها: استخلاف الإنسان في الأرض لإعمارها، تكريم الإنسان وملكاته المعرفية الطبيعية، النظر والاعتبار والتفكر والتعقل والعلم، وبناء أمة واعية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣، ١٢٠، ١٧١–١٧٢).

ومعني ذلك أن ثمة ثلاثة شروط أساسية علي الأقل ينبغي توافرها لكي يحتل الدين مكانته المرموقة في النموذج المعرفي العربي الأصيل، وهي:

الأول: العودة إلي الرؤية الإنسانية الحضارية والأخلاقية لمقاصد الدين الصحيحة.

الثاني: تحرير الدين من التوظيف المغرض واستعادة المؤسسات الدينية لاستقلالها.

الثالث: الإقرار بالحرية الفكرية، وتفعيل فقه الاجتهاد، وصون حق الاختلاف.

ج. المعلوماتية وإحياء التراث التاريخي:

التراث التاريخي العربي مكون أساسي من مكونات الثقافة العربية، والحقيقة أن النظر في بناء "مجتمع المعرفة" في البلدان العربية يقضي بأن نصل الأمر بجملة رئيسية من وجوه المعرفة التي يتقوم بها هذا المجتمع، ويقتضي منهج البحث في هذه المسألة أن نقر بأن التراث الفكري العربي يمثل قطاعا أساسيا في المركب الشامل لثقافة المجتمع العربي، بيد أن هذا التراث يظل ظاهرة "تاريخية"، بمعني أن جملة وقائعه ترتد إلي شروط تاريخية ذاتية أو موضوعية، وأن سمة التغير والصيرورة والتجاوز تكتنف تشكله وحراكه ومصيره، والإنسان العربي يتفاعل مع الواقع التاريخي ويستجيب لمتطلباته. أما عناصر التراث نفسه فإنها تتجسد في كل أشكال الحياة العقلية والعملية والروحية والأدبية والمادية والفنية.

وفي التجربة المعرفية العربية التاريخية تتجلي كل هذه الأشكال وتمتد منذ العصر السابق للتنزيل الإسلامي، وهو العصر الذي جري التراث العربي الإسلامي علي إطلاق مصطلح (الجاهلية) عليه، حتي عصر (الحداثة) الغربية، أي حتي القرن السادس عشر تقريباً. وقد انتعش اهتمام العرب المحدثين بتراثهم الفكري: اللغوي والأدبي والتاريخي والعلمي والفلسفي، في أواسط القرن التاسع عشر، مع دخول الطباعة والاتصال بالغرب.

ومع بزوغ "الحداثة" العربية، بزغ التراث واقعا ووعيا، وبات النظر إليه وجها من وجوه الإشكالية " الحضارية" والثقافية الحديثة للحاضر العربي وللمستقبل، وبه ارتبطت جملة من المواقف الأساسية والتصورات الخاصة المتعلقة بمسائل (الشخصية التاريخية) و(التراث) و(الذات الحضارية) و(الخصوصية) و(الهوية) و(الأصالة والمعاصرة) و(الإسلام والحداثة)، وغير ذلك من المفاهيم والثنائيات المتقابلة التي أريد لها أن تتوافق أو تتراكب أو أن تتماهي أو أن تتدافع وتتناقض، ولقد ارتبطت هذه المسائل جميعاً بواقع العرب الحديث وبأمر التقدم والترقي والخروج

من أحوال "الأزمة" أو "التخلف" أو "الهزيمة" أو غير ذلك مما يتطلب استلهام أفكار أو قوي دافعة علي النهوض.

وعلي وجه العموم حفلت الكتابات العربية المعاصرة باجتهادات متنوعة حول (الذات العربية) أو (الشخصية العربية) أو (الهوية العربية)، تتردد ما بين النقد الذاتي القاسي وبين التحليل وبين التقدير والثناء والتمجيد، وافتراض السمو والكفاية والاكتمال والتجانس. والحقيقة أن المعطيات والقرائن الإنسانية، ترتبط "بالعقل المكون" أو المشكل تاريخيا في سياقات ثقافية معرفية اجتماعية اقتصادية سياسية غير ثابتة. "والعقل العربي" نفسه لم يكن خالصا في تشكله وتطوره التاريخي لما هو "عربي" خالص، وإنما خضع لتفاعلات عقلية ونفسية واجتماعية إنسانية كونية، فجاءت منتجاته متنوعة ثرية متطورة، وجاءت منهجياته متعددة متباينة، وكانت العوامل التاريخية والإيديولوجية حاسمة في توجيه هذه المنهجيات في طرق متباينة؛ إذ كانت حيناً نقليه اتباعية، وحيناً عقلية ابتداعية، وحيناً قياسية فقهية صورية، وحيناً بيانية بلاغية، وحيناً علمية تجريبية، وحيناً حدسية صوفية وغيبية سحرية.

لذا ينبغي النظر إلي مسألة (العقل العربي) في سياق الواقع الموضوعي وفي إطار المعطيات الثقافية والاجتماعية التاريخية المشكلة لهذا العقل والتي تحكم وجوده وتوجه طرائقه في الفهم والتفسير والتحليل والمحاكمة والفعل والصنع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣، ١١٣-١١٥). وفي ضوء ذلك فإن توظيف المعلوماتية في التعليم لإحياء التراث التاريخي وتفعيل هوية الإنسان العربي، يتطلب الآتي:

- استكشاف فكر التراث التاريخي وسبر الأبعاد العقلية والروحية والإنسانية العميقة فيه.
- نظرة تاريخية شاملة إلي مادة التراث، يتم التأسيس عليها والتحول منها إلي بناء نموذج معرفي عربي متطور.
- إزاحة عقبات العقل العربي، وإحياء فكر العقلية العربية المستنيرة.

د. المعلوماتية وإثراء التلاقح الثقافي:

يترتب علي التنوع الثقافي مزايا متعددة في منظور مجتمع المعرفة، فالتلاقح عبر الثقافات ينجب ثقافات غاية في القوة والنضج، ويستوجب مجتمع المعرفة أن يحمي كل بلد عربي جميع الثقافات الفرعية التي يحملها أبناؤه، بل وأن يدعم فرص ازدهارها وتفاعلها بعضها مع بعض.

وحيث أن كل قطر عربي يشكل نوعاً ثقافيا، أو معرفيا، وإن تنوع داخلياً، فإن ثمة فرصاً هائلة بالتأكيد للتفاعل بين الأنواع الإثنية والدينية والثقافية علي اتساع الوطن العربي الكبير –عبر" منطقة مواطنة حرة عربية" تتيح تلاقح جميع البني الرمزية وحامليها من البشر، قبل السلع ورؤوس الأموال. وإذا سمحت الدول العربية لهذه التشكيلة الهائلة من التنوع الثقافي عبر جميع أقطارها بالتلاقح الحر، لسنحت فرصة لتشكيل حضارة عربية يمكن أن تثري العالم.

كما لم تزدهر حضارة عبر التاريخ دون تفاعل مبدع مع ما خلالها من معالم تقدم إنساني، سابق أو معاصر، وبخاصة علي صورة معرفة مستحدثة، تأخذ منه حين يفوقها وتعطي هي ذاتها حين تبدع، إثراء لكليهما والإنسانية جمعاء.

وتجدر الإشارة هنا إلي أن ما يسمي الآن المعرفة " الغربية " ليس إلا نتاج تراكم مساهمات البشرية عبر التاريخ، وقد ساهم فيه المجتمع العربي بجدارة إبان ازدهار الحضارة العربية الإسلامية. وعليه، فإن للعرب نصيباً حقاً في هذه المعرفة الإنسانية يتعين إبرازه والتأكيد عليه (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣، ١٧٤–١٧٦).

ويمكن توظيف المعلوماتية في إثراء التلاقح الثقافي عن طريق:

- حفز التعريب والترجمة إلي اللغات الأخرى، لامتصاص الإنتاج المعرفي العالمي واستيعابه تأسيساً لنهضة معرفية في المجتمع العربي.
- الاغتراب الذكي من الدوائر الحضارية غير العربية، لإغناء المعرفة وتوثيق عري التفاعل بين الثقافات الإنسانية.
- تعظيم الاستفادة من المنظمات الإقليمية والدولية في إحداث التلاقح الحضاري بين المجتمع العربي والمجتمعات الأخرى.

٧: ميادين التصور المقترح:

المعرفة هي عماد التنمية، وتزداد أهميتها في عصر العولمة الذي يتسارع فيه التغيير التكنولوجي بشكل غير مسبوق، فالمعرفة سلعة ذات منفعة عامة، تنتشر وتدعم جميع جوانب النشاط الإنساني. ولقد أشارت الدراسة سابقاً، إلي أن البلدان العربية تواجه فجوة معرفية كبيرة، ولن يكون من السهل التغلب عليها لأن المعرفة بمعناها الواسع، هدف متحرك، وحدودها في توسع مستمر. وللتصدي لفجوة المعرفة هذه لابد من القيام بعمل متزامن في أربعة ميادين مترابطة، هي: استيعاب المعرفة واكتسابها ونشرها وإنتاجها.

وعلى ذلك فإن ميادين التصور المقترح لتوظيف المعلوماتية في التعليم لتفعيل هوية الإنسان العربي، تتمثل فيما يلي:

أ. استيعاب المعرفة:

وتعني تزويد الأفراد بالقدرة على استخدام المعرفة من طرائق عدة، أهمها التعليم. ولقد أحرزت البلدان العربية في العقود الثلاثة الأخيرة تقدما كبيرا في نشر التعليم وتقليص الأمية. فلقد ارتفع مجموع الملتحقين بمختلف المستويات من ٣١ مليوناً في عام١٩٨٠ إلي ما يقرب من ٦٥ مليوناً في عام ١٩٩٥. وتحسنت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين عام ١٩٨٠ ومنتصف التسعينات بنسب ة٥٠ في المائة تقريباً. ومنذ عام ١٩٧٠، زادت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث ثلاثة أضعاف (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢، ٦؛ ٢٠٠٣، ٤).

وإلى جانب الاستثمار في الموارد المادية للتعليم، ينبغي أن يكمله اهتمام أشد بالنوعية، وذلك عبر التأكيد علي معايير المستوي، وتحسين المناهج العلية وطرق تقييمها، والتدريب الأفضل، وحسن إدارة المعلمين وحفزهم علي العمل. ومما يعزز فرص نجاح هذا الهدف، تلاقح الأفكار والخبرات والتقانات، والمناهج التربوية بين البلدان العربية، والسياسات الصائبة وطنياً ونشر المعلومات ذات الصلة، وهما ضروريان لاستمرار إصلاح التعليم والتدريب في مجتمع المعرفة.

ب. اكتساب المعرفة:

وتتطلب تغييراً في المواقف والقيم والحوافز المجتمعية، لتتضمن التزاماً شاملاً علي جميع مستويات المجتمع، باحترام العلم والمعرفة وتشجيع الإبداع والابتكار، واستخدام الاكتشافات الجديدة لزيادة الإنتاجية والدخل وتحسين رفاه الإنسان. ويمكن دعم التغيير في المواقف بسياسات توفر الحوافز لتعزيز الوضع الاجتماعي وفرص الربح للعاملين في ميادين العلم والمعرفة والابتكار.

وللسياسات العامة دور رئيسي في تشجيع نشاطات البحث والتطوير المرتبطة بالعملية الإنتاجية، وفي دعم بيئة تمكن القطاع الخاص من استخدام المعارف الجديدة في الاستجابة لقوي

السوق، وذلك من خلال، علي سبيل المثال، تحويل معاهد البحث إلي مؤسسات وشركات، وتقديم الحوافز للشركات للتعاقد علي الأنشطة ذات الصلة مع مختبرات عامة أومع بعضها البعض، والاعتماد بصورة متزايدة علي شركات الاستشارة والهندسة والبحث العربية ذات الخبرة والكفاءة المناسبتين.

إن اكتساب المعرفة لا يقتصر علي قاعدة المعرفة الوطنية لتوليد معرفة جديدة من خلال البحث والتطوير، ولكنه يتطلب أيضاً جني المعرفة المتواجدة في أماكن أخري وتكييفها، وذلك عن طريق الانفتاح بمعناه الواسع، بما في ذلك مثلاً تشجيع الانسياب الحر للمعلومات والأفكار، وتأسيس روابط بناءة مع الأسواق العالمية، واجتذاب الاستثمار الأجنبي، والالتزام بالانفتاح بالغ الأهمية نظراً لضعف التطوير التقني الحالي في البلدان العربية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢، ٧).

كما يمكن تعزيز اكتساب المعرفة بإقامة علاقات مع مراكز الأبحاث الدولية المتقدمة ومؤسسات البحث والتطوير الأخري، شريطة أن تساعد هذه الروابط علي تحسين التطوير العلمي والتقني في الأقطار العربية لا أن تعمق التبعية للمصادر الأجنبية. وقد يعود التعلم من البلدان النامية الأخري ذات الخبرة في بناء القدرات العلمية والتقنية بفوائد توفر أساساً لشبكات التعاون في المستقبل.

ج. نشر المعرفة:

تسهم عمليات نشر المعرفة بفعل ثورة الاتصالات علي تيسير استيعاب المعرفة واكتسابها في المجتمع العربي، وتوفير فرص لا سابق لها في التعليم، وفي وضع السياسات وتنفيذها، وتوفير الخدمات لرجال الأعمال والفقراء علي حد سواء. ولنجاح استراتيجيات نشر المعرفة، لابد لها أن تتبني توجهات تتجاوب مع الاتجاه المتصاعد بدمج قطاعات الاتصالات والإعلام والمعلومات، مستفيدة من ذلك في تعزيز استخدام تقانات المعلومات والاتصال في مجالات حيوية كالتربية، والثقافة، والصحة العامة.

ومن الضروري إعطاء الأولوية لتخفيض تكلفة الوصول إلي الانترنت بحيث تصبح متاحة للجميع. وذلك من خلال قواعد تنظيمية تشجع المنافسة وتحرم الاحتكار – وهي مقتضيات ذات أهمية خاصة أيضاً في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، سواء كان عاماً أو خاصا. وبالنسبة للموارد البشرية، ينبغي أن تعطي الأولوية لتدريب كوادر متخصصة وتأهيلهم كمعلمين لمعلمي الحاسوب، وذلك دون إغفال التدريب العام علي استخدام تقنية المعلومات، لاسيما للنساء. كما أن تعميق التنسيق بين البلدان العربية أساسي لضمان التوافق بين نظم الاتصالات بما يمكن من ربطها مع بعضها البعض، والاستفادة في البحث عن الحلول للمشكلات المشتركة. ويمكن القول إن الاهتمام الواعي بعنصري النوعية والتميز، وإفساح الحيز العام في مجالات نشر المعرفة، أي التنشئة، والتعليم، والإعلام، والترجمة، هي المفاتيح الحقيقية لتعظيم نشر المعرفة في البلدان العربية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣، ٤).

د. إنتاج المعرفة:

يتطلب تحويل الثروة المعرفية إلي رأس مال معرفي، إنتاج معارف جديدة في مختلف مجالات المعرفة: العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانيات والفنون والآداب وصنوف النشاط المجتمعي كافة. وفي حين يتوافر بالعالم العربي رأسمال بشري قادر علي حفز صحوة معرفية، فإنها قد تتعرقل بفعل سياسة ما، أو بيئة علية غير مواتية للبحث العلمي والتطوير التربوي، أو بفعل مناخ مناوئ للحرية العلمية والفنية.

وبالتالي فإن إنتاج المعرفة في البلدان العربية يتطلب سياسات رشيدة وتقاليد علمية تضمن تأصيل القيم والأطر المؤسسية الداعمة للمعرفة، ومن هنا تصل الدراسة إلي أن قيمة المعرفة، تتوقف علي مدي تطبيقها بفعالية، لذلك يتطلب السعي لإقامة مجتمع يقوم علي المعرفة وضع استراتيجيات تحقق التكامل في استيعاب المعرفة واكتسابها ونشرها، ويمكن تحقيق ذلك – علي سبيل المثال – من خلال:

- إيجاد حلقات وصل بين نظم التعليم ونظم التدريب واحتياجات سوق العمل في القطاعين العام والخاص.
- إيجاد صلات تربط المبدعين والباحثين ومحللي السياسة مع المنتجين وصانعي القرار.
- أن ينظر إلي استراتيجيات تنمية المعرفة علي أنها موضع اهتمام المجتمع ككل والفاعلين في جميع المؤسسات والإدارات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مما يعزز اتساق هياكل ومدخلات ومخرجات نظم التعليم والتدريب والبحث مع متطلبات الإنتاج ورفاه الإنسان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣، ٥).

٨: متطلبات التصور المقترح:

تتحدد متطلبات التصور المقترح لتوظيف المعلوماتية في التعليم وتفعيل هوية الإنسان العربي، فيما يلي:

أ. إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم: فهذه الحريات هي القاعدة الضامنة لجميع صنوف الحرية وهي البوابات المؤدية إلي سبل إنتاج المعرفة، والإبداع والابتكار والتطوير التقني والتعبير الفني والأدبي. وهذا يتطلب تنقية الدساتير والقوانين والإجراءات الإدارية من كل حجر علي الحريات.

ب. النشر الكامل للتعليم راقي النوعية، وللتعلم المستمر مدي الحياة: بإعطاء أولوية للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتعميم التعليم الأساسي للجميع، مع إطالة أمده لتسعة صفوف علي الأقل، واستحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار، مستمر مدي الحياة، وترقية جودة النوعية في جميع مراحل التعليم، وإعطاء اهتمام خاص بالنهوض بالتعليم العالي، والالتزام بالتقييم المستقل والدوري للنوعية في مراحل التعليم كافة.

ج. بناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقني، وذلك من خلال تشجيع البحث الأساسي، وإقامة نسق عربي للابتكار يتمركز قطرياً، مع استكماله وتعزيزه بامتدادات عربية ودولية قوية. وينبغي الإسراع في تطبيق تقانات المعلومات والاتصالات في إطار من السياسات والحوافز التي تشجع علي الوصول إلي المعلومات. ويمكن أن تكون اللغة العربية عنصراً قوياً في "كتلة إعلامية عربية" تتنافس بصورة فعالة مع بقية العالم.

د. التحول نحو نمط إنتاج المعرفة، وذلك اعتماداً علي القدرات التقنية والمعرفية الذاتية، وتنويع البني الاقتصادية وتعزيز نسق حوافز مجتمعي يعلي من شأن اكتساب المعرفة وتوظيفها في بناء التنمية الإنسانية العربية بدلاً من الوضع الراهن الذي تتمحور فيه القيم حول مصدري القوة: المال والسلطة.

هـ. تأسيس نموذج معرفي عربي عام، ومستنير، يعتمد التوجهات الرئيسية التالية:

- العودة إلي صحيح الدين وتخليصه من التوظيف المغرض.
- النهوض باللغة العربية من خلال إطلاق نشاط بحثي ومعلوماتي جاد.

- استحضار إضاءات التراث المعرفي العربي وتوظيفها مع معطيات العصر.
- إثراء التنوع الثقافي داخل البلدان العربية، مع الانفتاح علي الثقافات الإنسانية الأخري (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣، ١١ -١٢).

٩: آليات تنفيذ التصور المقترح:

يمكن تحديد آليات توظيف المعلوماتية في التعليم أو تحويل التعليم التقليدي إلي تعليم للمعلوماتية، يقوم علي المعرفة وتوظيف التقنية، ويعمل علي تعميق هوية الإنسان العربي، فيما يلي:

- توسيع فرص التعليم وبخاصة من الابتدائي وحتي الثانوي لتلبية الطلب المتزايد عليه، إلي جانب تحديثه بالتقنيات المناسبة لعصر المعلوماتية، مع التركيز علي نوعيته.
- تأكيد مرافقة الحاسوب وبرمجياته المتعلمين منذ طفولتهم وعلي امتداد حياتهم.
- تحسين الاستعداد للتعليم بعد الابتدائي من خلال الاهتمام بمرحلة ما قبل المدرسة.
- تحديث المناهج الدراسية وتطويرها لتناسب عصر المعلوماتية.
- تنويع خيارات التعليم الجامعي لمواكبة التخصصات الحديثة وتغيرات سوق العمل.
- زيادة كفاءة المعلم وتحفيزه، وتطوير برامج إعداده وزيادة الدورات المؤهلة له والمجددة لمهاراته واستراتيجياته في التدريس، مع توفير الدعم المادي والمعنوي المناسب له.
- التوسع في تمويل التعليم والبحث عن مصادر بديله للتمويل لتلبية الطلب المتزايد علي التعليم وتطوير المؤسسة العلية ورعاية المعلم وإقامة الأنشطة.
- استخدام التقنيات لتطوير وتنويع خيارات التعليم الثانوي الذي يعد أسرع القطاعات نمواً في التعليم الرسمي، ويمكن ذلك من خلال: مقررات متنوعة لإتاحة فرص واسعة للطلبة، تغيير الدراسة والعمل المهني والاجتماعي، الربط مع المساقات التقنية والمهنية والتربوية الأخري، استحداث إجازات دراسية لاكتساب مهارات معينة، التعلم من خلال البرمجيات الدراسية المتوافرة علي أجهزة الحاسوب في بيئة حاسوبية ملائمة.
- تطوير البيئة المدرسية لتصبح بيئة تعليم تطور من قدرات الطالب العقلية وتحفزه لاستيعاب المعرفة الجديدة وتدفعه للمشاركة في نشرها، وإنتاجها في المستقبل.
- صياغة المقررات الدراسية وتصميمها بحيث تتيح: اختيارات من احتياجات العمل المختلفة، اختيارات لتطوير الإمكانيات العلية عند الطالب، اختيارات تلاءم القدرات الفردية.
- إعادة هيكلة التعليم العالي من حيث توجيهه وصلته ونوعيته وإتاحته وتمويله، وارتباطه بالاقتصاد عبر الانترنت وتقنية المعلومات، وتطوير الدراسات وتوفير التدريب المستمر والتعليم مدي الحياة، واستقلاله عن المنافع الشخصية أو الحكومية، وذلك يستلزم بعض الأمور، منها: قرارات فعالة ومستقلة يتم اتخاذها ضمن بيروقراطية أقل، مرونة تسمح بإدخال التغييرات والتقنيات الحديثة ضبط الجودة للأنشطة الأكاديمية كافة، تقويم الانجازات الأكاديمية والبحثية، آلية فعالة للتمويل.
- زيادة الاهتمام بمقررات العلوم والرياضيات، الركيزة الأساسية لامتلاك التقنية، وبالتالي زيادة الاهتمام بمعلمين العلوم والرياضيات مع الاهتمام بالمعامل المدرسية وتزويدها بالتقنيات الحديثة.

- الربط المستمر بين التعليم والتدريب في جميع مجالات التعليم العام، والربط بين التعليم والتدريب والبحث العلمي.
- التدريب علي عمليات التعلم الذاتي أو غرس ثقافة التعلم الذاتي –التي تحقق: سيطرة المتعلم ومتعته إمكانية الوصول إلي المعلومات دون ارتباط بالزمان أو المكان، الاستخدام الوظيفي للمعلومات، إتاحة التعليم في الوقت المناسب، مراعاة الفروق الفردية والسمات الشخصية.
- التحول التدريجي من تنظيم غرفة الصف إلي جماعة التعلم.
- تطوير الأدوات التدريسية، وتحديث الوسائل العلية بتقنيات أجهزة الحاسوب والاتصالات.
- التقويم المستمر للتعليم، لتقويم حصيلة التجديد في كل منظومة التعليم وقياس مدي نجاح العمل التربوي.
- استثمار التقنيات التربوية الحديثة ووسائل الاتصال والإعلام المتطورة في تزويد المتعلم بأدوات قوية تساعده علي أن يكون معلم نفسه، وتحسن إقباله علي التعليم وتفتح طاقاته ومواهبه.

خامساً: توصيات الدراسة

لتحقيق توظيف المعلوماتية في التعليم وتفعيل هوية الإنسان العربي في مجتمع المعرفة، ومع الأخذ في الاعتبار التصور المقترح بأهدافه وأسسه ومعاييره...، توصي الدراسة بالآتي:

٣. التوظيف الفعال لأحدث التقنيات في مجال نقل وتبادل المعلومات في المؤسسات العلية بكل عملياتها وإدارتها وأنشطتها بما يقود إلي جعل ظروف التعليم أكثر فعالية وجودة وجاذبية..

٤. وضع خطة قومية للمعلومات تتضمن خطط وطنية محلية واضحة الأهداف، تجمع المؤسسات العربية ذات العلاقة وتحدد المهام والواجبات والأدوار المنوطة بها، تتضمن جدول زمني للتنفيذ والتطبيق والمتابعة والتقييم والتعديل حسب تطورات عصر المعلوماتية.

٥. وضع مسألة التعليم وتطويره وتحديثه، من حيث هو بوابة مجتمع المعلومات، علي أعلي درجات سلم الأولويات القومية والوطنية، مع رسم السياسات المناسبة باتجاه التفاعلية وإكساب المهارات وتنمية روح التدريب المستمر لدي المتعلمين.

٦. الاهتمام الجاد بالمفاهيم المتعلقة بمجتمع المعلومات، كاقتصاد المعرفة والاندماج التكنولوجي والفجوة الرقمية وتحديد المحاور التخصصية بشكل دقيق والتركيز علي الجوانب التطبيقية وتخصيص ندوات خاصة بذلك.

٧. حث المكتبات الجامعية ومراكز المعلومات الجامعية علي الشروع في نشر الرسائل الجامعية الموجودة في أرصدتها إلكترونياً وحث أو إلزام طلبة الماجستير والدكتوراه أن يودعوا رسائلهم بعد مناقشتها في الشكل الالكتروني، وتسهيل تبادلها بين الجامعات العربية، وفي الحد الأدني نشر الملخصات ومخططات البحث وقوائم المراجع.

٨. حث الجهات المعنية للاهتمام ببناء وترسيخ ثقافة مجتمع المعلومات لدي جميع الفئات العمرية عبر التعليم ومكتبات الأطفال والمكتبات المدرسية والجامعية والمؤسسات التربوية والثقافية ووسائل الإعلام المختلفة، ودعم مسألة نشر ثقافة مجتمع المعلومات بصورة واسعة وبناء وعي نقدي للمفاهيم الجديدة لدي أوسع الشرائح الاجتماعية.

٩. العمل الجدي والحثيث لصيانة وتحصين وتعميق الهوية والذاكرة العربية عبر الحضور الفاعل والمؤثر علي شبكات المعلومات العربية والأجنبية، وابتكار لغة ووسائل جديدة قادرة علي الفعل الحقيقي والملموس باتجاه الدفاع عن قضايا العرب العادلة.

١٠. العمل الفوري علي وضع مسألة التعليم من حيث هو بوابة مجتمع المعلومات علي أعلي درجات سلم الأولويات الوطنية ورسم السياسات المناسبة باتجاه التفاعلية وإكساب المهارات وتنمية روح التدريب المستمر لدي الطلية.

١١. حث مؤسسات المعلومات "مكتبات، مراكز معلومات، أرشيف.." علي وضع فهارسها علي الانترنيت وإنشاء شبكة عربية موحدة لتحقيق الاستفادة المثلي من المعلومات المتوفرة.

١٢. زيادة الاهتمام بالباحثين وتهيئتهم، وتقديم الدعم اللازم لهم باعتبارهم الفاعل الرئيس لتحقيق مجتمع المعرفة.

١٣. دعم أنماط جديدة من التعلم الالكتروني والمكتبة الالكترونية وحماية حقوق الملكية الفكرية وإعداد كوادر بشرية مؤهلة تأهيلاً مناسباً للعمل في مجتمع المعرفة الرقمي.

١٤. دعم مؤسسات التعليم من خلال الأهداف والمقررات والأنشطة، بالقيم التي تحقق مجتمع المعلومات، وهي: حرية النفاذ، والتداول، والخصوصية، والتبادلية، والتنوع المعرفي، والتلاقح الثقافي... الخ.

١٥. الأخذ بمتطلبات وآليات التصور المقترح في تحقيق توظيف المعلوماتية في التعليم لتفعيل هوية الإنسان العربي في مجتمع المعرفة.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

١- إبراهيم، حيدر (١٩٩٩): العولمة وجدل الهوية الثقافية، مجلة عالم الفكر، مج٢٨، ع٢، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر.

٢- أحمد، حافظ فرج (٢٠٠٣): التربية وقضايا المجتمع المعاصر، القاهرة، عالم الكتب.

٣- أحمد، طلال بن علي مثني النور (٢٠١٠): منهجية التغيير الثقافي في عصر المعلوماتية في ضوء التربية الإسلام، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية جامعة أم القري، مكة المكرمة.

٤- إسماعيل، الغريب زاهر (٢٠٠٦): معايير بناء بيئة نموذجية للتعليم بالواقع الافتراضي، مؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي – رؤي تنموية، ج١، تحرير وتقديم ضياء الدين زاهر، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

٥- إسماعيل، الغريب زاهر (٢٠٠٧): إستراتيجية التطوير التكنولوجي وتطبيق الحكومة الالكترونية العلية بالمؤسسات التربوية، أبحاث المؤتمر السنوي الثاني لمركز التعليم المفتوح – مؤتمر التخطيط الاستراتيجي لنظم التعليم المفتوح والالكتروني- إطار للتميز، ج١، مركز التعليم المفتوح –جامعة عين شمس.

٦- أمين، جلال (١٩٩٨): العولمة، سلسلة اقرأ، ع ٦٣٦، القاهرة، دار المعارف.

٧- الأنصاري، محمد جابر (١٩٩٤): تكوين العرب السياسي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

٨- الأنصاري، محمد جابر (٢٠٠٣): أية هوية عربية في عصر لا سابق له؟، مجلة شؤون عربية، ع١١٥، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، خريف.

٩- الأخرس، رانيا عبد الرحمن دسوقي محمد (٢٠١٨)، متطلبات تحقيق جودة المعلوماتية والاتصالية بمدارس التعليم الأساسي لتحقيق الإدارة الذاتية، دراسات تربوية ونفسية، العدد ٩٨، جامعة الزقازيق - كلية التربية، ص ٦٣- ١٢٣.

١٠- الهواري، محمد (٢٠١٣): العولمة الثقافية وأثرها على الهوية العربية الإسلامية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، العدد ١٨، ص ١٥١-١٧١.

١١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٢): تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ (خلق الفرص للأجيال القادمة)، الأردن – عمان، المطبعة الوطنية.

١٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٣): تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ (نحو إقامة مجتمع المعرفة)، عمان – الأردن، المطبعة الوطنية.

١٣- بكار، عبد الكريم (٢٠٠٢): العولمة (طبيعتها – وسائلها – تحدياتها – التعامل معها)، ط٣، عمان، الأردن، دار الأعلام للنشر والتوزيع.

١٤- البهواشي، السيد عبد العزيز (١٩٩٣): دور التربية الإسلامية في تنمية الشخصية القومية المصرية لمواجهة مخاطر الانظام العالمي اللا جديد، المؤتمر السنوي العاشر لقسم أصول التربية – التربية الدينية وبناء الإنسان المصري، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢١ – ٢٢ ديسمبر.

١٥- بني هاني، سلفيا إسماعيل محمد (٢٠١٨)، دور جامعة حائل للتحول نحو مجتمع المعلومات في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ (دراسة ميدانية)، مجلة العلوم التربوية – جامعة الملك سعود، مجلد ٣٠، عدد ٣، ص ٥٣٧ – ٥٥٤.

١٦- الجابري، محمد عابد (١٩٩٧): مسألة الهوية، سلسلة الثقافية القومية (٢٧)، ط٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

١٧- جلال، محمد نعمان (١٩٩٩): العالم العربي عند مفترق طرق، سلسلة أقرأ، ع٦٤٣، القاهرة، دار المعارف.

١٨- حجازي، أحمد مجدي (١٩٩٩): العولمة وتهميش الثقافة الوطنية – رؤية نقدية من العالم الثالث، مجلة عالم الفكر، مج٢٨، ع٢، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر – ديسمبر.

١٩- حسن، يوسف (١٩٩٦): الهوية والموروث الثقافي والتعليم العالي، مؤتمر التعليم العالي في عصر وتحديات القرن٢١، جامعة المنوفية، ٢٠-٢١ مايو.

٢٠- حسين، سلامة عبد العظيم (٢٠٠٦): إدارة المعرفة كمدخل لتحسين جودة مؤسسات التعليم الجامعي، مؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي – رؤي تنموية (أبحاث علمية وفعاليات أكاديمية)، ج١، القاهرة، المركز العربي للتعليم والتنمية.

٢١- حلمي، مصطفي (١٩٩٩): كيف تصون الهوية الثقافية الإسلامية في عصر العولمة، كتاب المؤتمر الدولي الرابع للفلسفة الإسلامية، كلية دار العلوم – جامعة القاهرة، ٣ –٤ مايو.

٢٢- حمدان، محمد زياد (١٩٩٨): أزمة التربية في البلدان النامية (واقع، مشكلات، حلول)، سلسلة المكتبة التربوية السريعة، عمان –الأردن، دار التربية الحديثة.

٢٣- حوي، سعيد (١٩٩٢): جند الله ثقافة وأخلاقاً، القاهرة، مكتبة وهبة.

٢٤- الدوري، عبد العزيز (١٩٩٩): الهوية الثقافية العربية والتحديات، مجلة المستقبل العربي، ع٢٤٨، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر.

٢٥- دياب، مهري، وجمال الدين، نجوي (٢٠٠٦): الجامعة ومجتمع المعرفة–التحدي والاستجابة، مؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي – رؤي تنموية (أبحاث علمية وفعاليات أكاديمية)، ج١، القاهرة، المركز العربي للتعليم والتنمية.

٢٦- رسلان، مصطفي (٢٠٠٦): المناهج الدراسية ومجتمع المعرفة، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

٢٧- الراشدان، عبد الفتاح (٢٠٠٣): دور التربية في مواجهة تحديات العولمة في العالم العربي، مجلة شؤون عربية، ع ١١٥، القاهرة، خريف.

٢٨- ريل، مارجريت (٢٠٠٠): التعليم في القرن العشرين – التعليم في الوقت المناسب أم جماعات التعلم، ضمن كتاب/ التعليم والعالم العربي (تحديات الألفية الثالثة)، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

٢٩- زاهر، محمد ضياء الدين (٢٠٠٥): التكنولوجيا الرقمية وتأثيرها في تجديد النظم العلية، مؤتمر المعلوماتية والقدرة التنافسية للتعليم المفتوح – رؤي عربية تنموية، مركز التعليم المفتوح بجامعة عين شمس، ٢٦ – ٢٨ أبريل.

٣٠- سكران، محمد (٢٠٠١): التنشئة السياسية والاجتماعية – ج٢، سلسلة بحوث ودراسات تربوية، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

٣١- السلطان، فهد (٢٠٠٤): المدرسة وتحديات العولمة- التجديد المعرفي والتكنولوجي نموذجاً، ندوة العولمة وأولويات التربية، كلية التربية- جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠-٢٢ أبريل.

٣٢- الشراح، يعقوب أحمد (٢٠٠٢): التربية وأزمة التنمية البشرية، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج.

٣٣- الشعراوي، محمد متولي (١٩٧٥): القضاء والقدر...، ط٢، إعداد وتقديم أحمد فراج، القاهرة، دار الشروق.

٣٤- الشيباني، خضر محمد (٢٠٠٧): بوابة دخول المملكة إلي مجتمع المعرفة، مجلة المعرفة، ع ١٤٩، الرياض، وزارة التربية والتعليم، أغسطس.

٣٥- طعيمة، رشدي أحمد (٢٠٠٦): معايير جودة الأصالة والمعاصرة في التعليم العام للعالم الإسلامي، المؤتمر العلمي الثامن عشر للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس – مناهج التعليم وبناء الإنسان العربي، مج١، القاهرة، ٢٥ –٢٦ يوليو.

٣٦- عبد الرحمن، محمد (١٩٩٨): نظريات الشخصية، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر.

٣٧- عبد الكافي، إسماعيل (٢٠٠١): التعليم والهوية في العالم المعاصر مع التطبيق علي مصر، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد٦٦، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

٣٨- عبد الهادي، محمد فتحي (١٩٩٩): أسس مجتمع المعلومات وركائز الإستراتيجية العربية في عالم متغير، مجلة دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات، مج٤، ع٣، القاهرة، سبتمبر.

٣٩- عبد الله، خالد (٢٠٠٤): العولمة الثقافية وأثرها علي الهوية، ندوة العولمة وأولويات التربية، كلية التربية –جامعة الملك سعود الرياض، ٢٠-٢٢ أبريل.

٤٠- عبود، عبد الغني (١٩٧٦): العقيدة الإسلامية والأيديولوجيات المعاصرة، سلسلة الإسلام وتحديات العصر، ع١، القاهرة دار الفكر العربي.

٤١- عشيبة، فتحي درويش (٢٠٠٤): الثقافة الإسلامية للطفل والعولمة، سلسلة دراسات إستراتيجية، ع١٠٧، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

٤٢- علي، بدر نادر (٢٠٠٦): تكنولوجيا المعلومات في تطوير التعليم الجامعي، مؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي – رؤي تنموية، ج١، تحرير وتقديم ضياء الدين زاهر، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

٤٣- علي، نبيل (٢٠٠٠): الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، ع٢٦٥، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير.

٤٤- علي، نبيل (٢٠٠٦): الجامعة ومجتمع المعرفة، مؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي – رؤي تنموية (أبحاث علمية وفعاليات أكاديمية)، ج١، القاهرة، المركز العربي للتعليم والتنمية.

٤٥- علي، نبيل وحجازي، نادية (٢٠٠٥): الفجوة الرقمية –رؤية عربية لمجتمع المعرفة، مجلة عالم المعرفة، ع ٣١٨، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أغسطس.

٤٦- عمار، حامد (٢٠٠١): تنمية التعليم ضرورة لمواجهة العولمة، القاهرة، دار جهاد للطباعة والنشر والتوزيع.

٤٧- عمارة، محمد (١٩٩٨): مخاطر العولمة علي الهوية الثقافية، سلسلة في التنوير الإسلامي، ج٣٢، القاهرة، نهضة مصر.

٤٨- عمارة، محمد (١٩٩٩): مخاطر العولمة علي الهوية الثقافية، القاهرة، دار نهضة مصر.

٤٩- عمارة، محمد (٢٠٠٥): المشروع الحضاري الإسلامي، مركز الراية للتنمية الفكرية، القاهرة، دار السلام للطباعة.

٥٠- غريب، سمير (٢٠٠٠): مستقبل الثقافة العربية، مجلة البحرين الثقافية، ع٢٦، أكتوبر.

٥١- فرجاني، نادر (١٩٨٤): الهوية والتراث، القاهرة، دار الكلمة للنشر.

٥٢- القرضاوي، يوسف (١٩٨٨): بينات الحل الإسلامي وشبهات العلمانيين والمتغربين، القاهرة مكتبة وهبة.

٥٣- القطب، سمير (٢٠٠٦): الجامعة وتعميق قيم الانتماء في ضوء معطيات القرن الحادي والعشرين – دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية بالمنصورة، ع٣٠، كلية التربية، جامعة المنصورة، يناير.

٥٤- اللهيبي، فهد بن مسعد (٢٠٠٩): الهوية اللغوية العربية وتحديات المعلوماتية، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، مجلد ٥، عدد٤، ص٢٧٧- ٣٠٤.

٥٥- قويدار، إبراهيم (٢٠٠١): تنمية الموارد البشرية العربية وسياسات خلق فرص جديدة، القاهرة، دار المعارف.

٥٦- متولي، ناريمان (١٩٩٥): اقتصاديات المعلومات – دراسة للأسس النظرية وتطبيقاتها العلمية علي مصر وبعض البلاد الأخرى، القاهرة، المكتبة الأكاديمية.

٥٧- متولي، نبيل والحلو، طرفة (٢٠٠٤): مدرسة المستقبل ومسئوليتها في الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية – دراسة تحليلية.

٥٨- المجالس القومية المتخصصة (١٩٩٧): موسوعة المجالس القومية المتخصصة، مج ٢٣، الفترة من ١٩٩٦–١٩٩٧م، القاهرة.

٥٩- مجتمع المعلومات – مقالة على الموقع الالكتروني http: //ar.Wikipedia.Org تاريخ الزيارة: ٢٠٠٨/١/٨م.

٦٠- مجمع اللغة العربية (١٩٩٧): المعجم الوجيز، جمهورية مصر العربية.

٦١- المنير، محمود (٢٠٠٠): العولمة – وعالم بلا هوية، القاهرة، دار الكلمة للطباعة والنشر بالمنصورة.

٦٢- نصر، تغريد (٢٠٠٠): تعريب التعليم الجامعي" أضواء على تجربة"، سلسلة عالم الفكر، ع٣، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير – مارس.

٦٣- الهيتي، هادي نعمان (٢٠٠٦): هل يحتاج الأطفال المسلمون في العالم مجلة عالمية ثقافية، أعمال ندوة (قضايا الطفل من منظور إسلامي)، ج٢، الرباط، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

٦٤- وطفة، علي أسعد (٢٠٠٢): إشكالية الهوية في المجتمعات العربية، مجلة المستقبل العربي، ع٣٨٢، بيروت، مركز الوحدة العربية، أغسطس.

٦٥- وطفه، علي أسعد (٢٠٠٣): التحديات السياسية والاجتماعية في الكويت والوطن العربي، سلسلة عالم الفكر، مج ٣١، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير – مارس.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

66- Baumen, Zygmant (1992): Soil, Blood, Identity, Psychological Review, Vol. 40, No 4, November.

67- Blanchette, Judith; (1996) The Culture of Computer Technology in Education and Research; A Canadian perspective, Paper Presented at The Standing Conference on University Teaching and Research in the Education of Adults (SCUTREA) 26th, Leeds, England.

68- Deutschland (2001): Future Task Education, E7, No. 1. Germany.

69- Father, N. (1994): Values, National Identification and Favoritism Towards the in–Group, British Journal or Social psychology, No.33.

70- Friedman, Jonathan (1989): Culture, Identity and The World Process, New York, Review Fern & Brendel Center.

71- Halsey, William (1987): School Dictionary, New York, Macmillan Publishing Company.

72- Hovland, I. (2003): Knowledge Management and Organizational Learning: An International Development Perspective, A Working Paper Presentation at the Conference of Overseas Development Institute, London.

73- Jones, David &Others (1995): One World, Many Cultures, Paper From the International on Adult Education and The Arts, 4th, St. Andrews, Scotland, July 10-14.

74- Mound, L. (2001): Introduction to Human Resource Management Theory and Practice Palgrave, London.

75- Milam, J. (2001): Knowledge Management for Higher Education, ERIC DIGEST, Clearinghouse on Higher Education DC., ED 46452.

76- Stemmark, D. & Lindgren, R. (2004): Integrating Knowledge Management Systems with Every day: Design Principles Leveraging User Practice, Proceedings of the 37th, Conference on System Sciences, Hawaii

77- Syazwan, M. & Other (2002): Knowledge Modeling Techniques for Developing Knowledge Management System, The Third European Conference on Knowledge Management, Dublin, Ireland.

78- Wahba, M. (1985): Culture Identity, Cairo-American University & EL-Anglo Book shop.

79- Webster, W. (1986): Webster third new International Dictionary, spring field M. A: Merriam–Webster Inc, publishers.

80- Zou, Yali & Enrique, T. (1998): Ethnic Identity and Power; Cultural Contexts of Political Action In School and Society; SUNY Series, Power, Social Identity, and Education, State University of New York Press.